



جامعة سامرا



جامعة تشرين

## دراسات في اللغة العربية وآدابها

14

ردمك: ٩٠٢٣-٩٠٠٨-٢٠٠٨

الحروف المستزادة في خط عثمان طه؛ مواضعها وأسبابها في القرآن الكريم

سيد محمدرضا ابن الرسول وأعظم دهقاني نيساباني

دور حرف الجر «في» في صياغة بعض تراكيب تمييز النسبة («في» بمعنى «من ناحية ومن حيث»)

إحسان إسماعيلي طاهري وشاكر العامري

منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف

سامر زهير بحرة

التّركيب اللّغوي للتّشبيه عند عبد القاهر الجرجانيّ دراسة نظريّة

بشينة سليمان

البنية السردية والخطاب السردية في الرواية

سحر شبيب

الحنين في شعر الملوك والقادة والوزراء في الأندلس

عيسى فارس وطلال علي ديوب

دراسة نقدية في توظيف الاسترجاعات في قصة النبي يوسف (ع)

حسين كياني وسعيد حسامبور وناديا دادبور

مجلة فصلية دولية محكمة تصدر عن جامعة سامرا الإيرانية بالتعاون مع جامعة تشرين السورية

السنة الرابعة، العدد الرابع عشر، صيف ١٣٩٢هـ. ش/٢٠١٣م

## منهج ابن فارس في تأصيل ما زاد على ثلاثة أحرف

### "دراسة نقدية في معجم مقاييس اللغة"

الدكتور سامر زهير بحرة \*

#### الملخص

لا يكاد بحث يتناول موضوع الاشتقاق أو النحت في العربية يخلو من إشارة إلى عمل ابن فارس في تأصيل الكلمات الرباعية والخماسية. فقد لخص هذا اللغوي رأيه في تلك المسألة بقوله: " وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرفٍ فأكثرها منحوتٌ". أما سائر ما تبقى من تلك الكلمات - وهو أقلها على ما يفهم من كلامه - فقد وزّعه بين مزيدٍ اشتقّ من الثلاثيِّ بزيادة حرفٍ أو أكثرٍ فيه، وموضوعٍ رآه وُجد كذا على هيئته رباعياً أو خماسياً منذ ولادته على ألسنة العرب.

إن هذا البحث يجعل ما ذهب إليه ابن فارس فرضيةً يستقرئ لإقرارها أو ردّها ما حشده من الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف في معجمه (مقاييس اللغة)، مبيّناً مواطن الضعف فيما أطلقه من أحكام، ومقرّراً في الآن نفسه بسبقه إلى فكرة كان يمكن أن تشكل فتحاً في مجال البحث الاشتقاقي والتأصيل اللغوي لو أن القدماء أعاروها من العناية ما تستحقّ.

كلمات مفتاحية: النحت - الزيادة - الوضع.

#### ١ - مقدّمة:

يعدّ كتاب (مقاييس اللغة) لابن فارس (ت ٣٩٥هـ) عملاً متفرداً في تاريخ الدرس اللغوي عند العرب، إذ سار فيه صاحبه على منهج لم يطرقه أحدٌ قبله، وقد وصفه ياقوت الحموي بقوله: "هو كتاب جليل لم يُصنّف مثله".<sup>(١)</sup> ويقع الكتاب في ستّة أجزاء أراد له صاحبه أن يكون أكثر من معجم يسرد موادّ اللغة ويفسرها كما دأب عليه من سبقه في العمل المعجمي، فقد طرح فيه نظريةً مبتكرةً

\* - مدرّس، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، Samerzuher@yahoo.com

تاريخ الوصول: ١٨/١١/١٣٩١هـ.ش = ٠٦/٠٢/٢٠١٣م تاريخ القبول: ٠١/٠٤/١٣٩٢هـ.ش = ٢٢/٠٦/٢٠١٣م

\* - هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا الرازي، نسبة إلى الري. كان من أعيان العلم وأفذاذ الدهر، نحوياً على طريقة الكوفيين، يجمع إتقان العلماء وظرف الكتاب والشعراء، وله مؤلفات في اللغة كثيرةٌ منها: (الصاحي) و(المجمل) و(المقاييس). عُني بالانقصار على رواية الصحيح. توفي (٣٩٥هـ)، فقد كان معاصراً لابن جنّي وأبي علي الفارسي.

تلمذ له الأديبان بديع الزمان الهمداني والصاحب بن عباد. انظر مقدمة معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٩، ص ٢١ وما بعدها.

<sup>١</sup> - ياقوت الحموي، معجم الأديباء، ج ١، ص ٥٣٦.

تقوم على فكرة التأصيل اللغوي، وهي فكرة أولع بها وافتن في تطبيقها سواء على الثلاثي من الكلمات أو ما زاد على ثلاثة منها.

أما الكلمات الثلاثية فقد اجتهد في ردّ ما اشترك منها بالحروف إلى دلالة واحدة، أو ما يسميه هو "الأصل الواحد"، فالكلمات: (جنّ، مجنّ، جنان، جنين، حنة...) كلّها يرجع إلى دلالة السّتر. فإن استقام له ذلك، ولو بلطف التأويل أو التعجرف فيه، وإلا وزّع المادة الواحدة على أكثر من أصل أو دلالة، إذا بدت له الكلمات التي تشترك بتلك المادة الثلاثية عصية على الاجتماع تحت دلالة واحدة أو أصل واحد جامع.

وأما ما زاد على ثلاثة منها فقد خرج في تأصيله له على الخطط التي تعارف عليها اللغويون؛ إذ لم يركن إلى قواعدهم في تحليل الكلمات الرباعية والخماسية فجعلها وراءه ظهرًا. ولعل ذلك هو السبب في إهمال القدماء لمذهبه هذا<sup>(١)</sup>؛ إذ رأوه قد خرج فيه من العقال الذي حدّوا به أفكارهم، فظلّ ما نادى به نسيًا منسيًا، حتّى إذا طلع نور النهضة العربيّة في العصر الحديث أولاه الباحثون ما هو أهل له من الاهتمام والبحث.

وعلى كثرة الدراسات التي تناولت نظرية ابن فارس لا نجد بحثًا تجرّد لاستقصاء جميع أمثلته ودراستها دراسة تأصيلية تحليلية دقيقة وشاملة<sup>(٢)</sup> فما زال المحدثون يقرّون له بالريادة فيما ذهب إليه في تأصيل ما زاد على ثلاثة وأنّ أكثره منحوت، وهم بعد ذلك بين فريقين، فريق مكبر لمذهبه، مادح له، فداع إلى جعل النحت أحد سبل الاشتقاق في العربية المعاصرة بعد أن اطمأن أصحابه إلى صحّة القول بنحت تلك الكثرة من الكلمات التي ساقها في مقاييسه. وفريق ينظر إلى مذهبه بفتور أحيانًا ونفور في أحيان، متهمًا إيّاه بالتعسف وركوب الشطط في تأويل كثير من تلك الكلمات. ومن هؤلاء من لا يرى فتح الباب للإقبال على النحت مادامت العربية قد استغنت عنه بما فيها من طاقات اشتقاقية يحتملها ما يسمّى بالاشتقاق الصغير أو العام. فلا يبقى بعد نقدهم أو نقضهم المتعجّل لما أسسه ابن

<sup>١</sup> - يذكر محقق (د. عبد المقاييس السلام هارون) أنه لم يجد أحدًا من القدماء يذكر الكتاب غير ياقوت. انظر مقدمة المقاييس، ج ١، ص ٣٩ و ٤١.

<sup>٢</sup> - لعل من أحسن تلك الدراسات: دراسة لأستاذنا الدكتور (مزيد نعيم) في كتابه (الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقًا ودلالةً)، ثمّ دراسة (عبد الله أمين) في كتابه (الاشتقاق)، ثمّ دراسة في أطروحة دكتوراه أعدّها (عبد الرحمن دركزلي) عنوانها (النحت في اللغة العربية). أما باقي الدراسات فقد كانت تمس النظرية مسًّا رقيقًا في سياق تناولها لظاهرة النحت في العربية، ومنها (الفعل: زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي)، و(دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح).

فارس في هذا الباب إلا بضع عشراتٍ من أمثلة الكلمات المنحوتة منقولةً عن العرب الفصحاء وهذا قليلٌ قلةً تجعل من النحت سماعياً لا يجوز - في رأيهم - أن يُقاس عليه.

ولكنني رأيت أن أصحاب الفريقين كليهما كانوا يجترئون عمل ابن فارس، إذ ينتخبون بعضاً من أمثلة الكلمات التي تؤيد آراءهم وكأني بهم يعتمدون على أن الإشارة إلى القليل من تلك الأمثلة يغني عن تعقبها جميعاً، وأنه يكفي لإقناع الناس باستقامة مذاهبهم في قضية النحت والزيادة! وأحسب أن مثل هذا النهج المعتمد على الانتقاء غير الموسَّع تُعوزه الموضوعية ويترك الأحكام المبنية عليه أقرب إلى الانطباعية، فيحرمها صفة العلمية المطلوبة من أجل الوصول إلى قولٍ فصلٍ في تلك القضية.

على أننا لا نهدف من بحثنا هذا إلى محاولة الفصل في جواز النحت في العربية أو منعه أو الدعوة إلى حصره بالضرورة القصوى، كما ذهب إليه مجمع اللغة في القاهرة، وإنما هدفنا هو التدقيق في الأحكام التي أرسلها ابن فارس عند معالجته لما زاد على ثلاثة، مادامت تلك الأحكام قد شكَّلت - وتشكَّلت - حجةً لدى أصحاب من ذكرنا من الفريقين سواء أولئك الذين سلّموا بها فدعوا إلى احتذائها في نحت كلماتٍ جديدةٍ أو الذين رفضوها.

اعتمدنا في محاولتنا تقويم منهج ابن فارس التّأصيليَّ على تحليل ما زاد على ثلاثة من الكلمات التي أوردها في مقاييسه تحليلاً يتقصّى العوامل الصوتية التي أثّرت في أصول تلك الكلمات، وأهمّها: المخالفة الصوتية (dissimilation)، والقلب المكاني، والإبدال. ومثل هذه الدراسة يدخل في مجال المنهج التاريخي من حيث إنه لا يتناول الكلمات في حالتها الثابتة، بل يرصد ما أصاب أصولها من تغييراتٍ بنيوية في انتقالها من حالة الثلاثية إلى الرباعية أو الخماسية.

## ٢ - حروف ما زاد على ثلاثة بين الأصالة والزيادة:

شغلت مسألة أصالة الحروف في الكلمات التي تزيد أحرفها على ثلاثة اهتمام اللغويين قديماً ومحدثين. وقد استقر رأي البصريين على أن الرباعي والخماسي جنسان مباينان للثلاثي، في حين خالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أن ما زاد على ثلاثة فإن كان رباعياً ففيه حرف زائد، وإن كان خماسياً ففيه حرفان زائدان.<sup>(١)</sup>

وقد فصلّ الدرس التاريخي المقارن القول في هذا الخلاف عندما انتصر لرأي الكوفيين، إذ انتهى إلى أن الأصل في كلمات العربية وأحوالها الساميات مبني على ثلاثة أحرف، وفي هذا يقول المستشرق

<sup>١</sup> - انظر هذا الخلاف في: أبي البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ج ٢،

أرنست رينان: "نحن نعلم أن أصول جميع الأفعال في اللغات السامية في أوضاعها الحالية ثلاثية الأحرف أما العدد القليل من الأصول الرباعية التي نجدتها في العربية والعبرية والسريانية، فليست أصولاً حقيقية، إنها صيغٌ مشتقةٌ أو مركبةٌ، تعودنا أن نعدّها صيغاً أصليةً غير مركبة".<sup>(١)</sup> نعم، إن ما قرّره جمهور النحاة من البصريين في هذه المسألة منظورٌ فيه؛ لأن كثيراً من الكلمات الرباعية والخماسية الجذور يمكن ردّها إلى أصولها الثلاثية التي ترتبط بها شكلاً ودلالة.<sup>(٢)</sup>

أمّا ابن فارس الرازيّ - الذي قيل إنه كان كوفي المذهب - فقد تحرّر من رأي البصريين والكوفيين جميعاً، وابتدأ رأياً خرج فيه على ما قرّره بعد أن عمل فكره فيما زاد على ثلاثة، فانتهى إلى أنه يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام:

١- المنحوت: وفيه يقول: "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهباً في القياس يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى التّحت أن تؤخذ كلمتان وتحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظّ".<sup>(٣)</sup> ومن أمثلة هذا القسم عنده: (جعفله: صرعه)، منحوت من (حفله) و(جعفه) وكلاهما بمعنى (صرعه) وضرب به الأرض). ومنها ما جعله منحوتاً من ثلاث كلمات مثل (العصْبِيّ: الشديد الباقي) فهي عنده من (عصب) و(صلب) و(عصل)<sup>(٤)</sup> وكلّها تدلّ على قوة الشيء.

<sup>١</sup> - انظر: أحمد عبد الحميد هريدي، نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية، ص ٦٠.

<sup>٢</sup> - قلنا: (كثيراً من الكلمات) احترازاً من الكلمات الدخيلة، وتلك التي لم ينصّ المعجم العربي على ثلاثيات يمكن ردّها إليها. ونشير هنا إلى أن الدراسات الحديثة دلّت على أن عامل المخالفة الصوتية كان مسؤولاً عن تحوّل مئات الكلمات من حالة الثلاثية إلى الرباعية والخماسية. و(المخالفة) مصطلح لساني صوتي يعني إبدال أحد الصوتين المتماثلين - أو الأصوات المتماثلة - في الكلمة إلى صوت مخالف يغلب أن يكون نصف صائت (semi vowel) (و- ي) أو من الأحرف المائعة (liquids) (ر- ن- ل- م)، وأقل من ذلك في العربية الأصوات (ع- ح- ه- ب) ومن أمثلته: (عقّب ← عرقب) (احضرض ← احضوض).

انظر في تعريف المخالفة وأسباب وقوعها: برجشتراسر، التطور النحوي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٩٩٤، ص ٣٣-٣٥. ورمضان عبد التواب، التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط ٢، ١٩٩٥، ص ٥٧-٧٥.

<sup>٣</sup> - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٣٢٨-٣٢٩.

<sup>٤</sup> - سنكتفي بعدّ بذكر أمثلة ابن فارس - وهي كثيرة - في المتن من غير الإحالة على محلّها في المقاييس حتى نتخفف من الحواشي.

٢- **المزيد:** وفيه يقول: "ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي... لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة"<sup>(١)</sup>. ومن أمثلته على هذا القسم مما زيد فيه حرف واحد (عُنُقود) فهي من (عقد) زيدت فيها النون. ومما زيد فيه حرفان (القَصْنَصَع: القصير)، فهي من (قصع) وزيد فيها النون والصاد.

٣- **الموضوع** وفيه يقول: "والضرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طرق القياس"<sup>(٢)</sup>. ومن أمثلته (الفرُعُل: ولد الضبع). و(القياس) عند ابن فارس يعني ارتداد الكلمة إلى أصلٍ محدّد تقاس عليه أو ترجع إليه في شكلها ودلالاتها معاً، ولو تباعدت تلك الدلالة عن دلالة الأصل فأحوّجت إلى المصانعة في ردّها إليه بحيث يمكن أن يُحكّم أهما مشتقةً منه، سواءً أكان ذلك الأصل كلمة واحدة أم كلمتين أم ثلاثاً.

تلك هي الأقسام التي ورّع عليها ابن فارس ما زاد على ثلاثة من الكلمات. ويذكر هنا أن بعضاً من تلك الكلمات أشكل عليه أمره، فتردد في نسبته إلى النحت أو الزيادة أو الوضع، ومن ذلك:

(الجُنْدُل: الحجر) حيث يقول: "فممكن أن يكون نونه زائدة، ويكون من (الجدُل) وهو صلابة في الشيء... ويجوز أن يكون منحوتاً من هذا ومن (الجُنْد)، وهي أرض صلبة".

ومن ذلك أيضاً (الرّمَخَر: الكثير الملتف من الشجر) فقد جعله موضوعاً ثم استدرك فقال: "وممكن أن تكون الميم فيه زائدة، ويكون من زخر النبات".

أما ما تردد فيه بين النحت والوضع فكلمة واحدة هي (الدَّلِيم: الناقة التي أكلت أسنانها من الكبر)، فقد جعلها مع الموضوع وضعاً ثم أردف: "ويحتمل أن تكون هذه منحوتة من (دقمت فاه إذا كسرتة)، ومن (دلق، إذا خرج، كأن لسانها يندلق)".

وهذا جدول يظهر أعداد الكلمات وكيف توزّعت بين الأقسام المذكورة

العدد الكلي للكلمات الرباعية والخماسية /٦٠٣/							
ما صرح <sup>(٣)</sup> بأنه	ما تردد في أصله /١٣/			الموضوع	المزيد /	المنحوت /١٣٥/	
	بين	بين الزيادة والنحت //	بين الزيادة والوضع /٧/	ع /	٢٤٤ /	من ثلاث	من كلمتين
دخيل /٧/	النحت			٢٠٤ /		كلمات /٩/	/١٢٦/
	والوضع //						

<sup>١</sup> - المقاييس، ج ١، ص ٣٣١.

<sup>٢</sup> - نفس المصدر، ص ٣٢٩.

<sup>٣</sup> - أما الكلمات التي لم يشر أو لم يتنبه إلى أنها دخيلة فعددها (٧٨) توزعت عنده بين الأقسام الثلاثة. وسنذكر تلك الكلمات في كل قسم على حدة.

إن الصفحات القادمة تتناول تلك الأقسام كلاً على حدةٍ مخضعة الكلمات في كل منها للتحليل الدقيق، وأحكام ابن فارس فيها للمراجعة المتأنية، لنسلط ضوءاً على بعض الهنات التي شابت منهجه في تأصيل ما زاد على ثلاثة. على أننا لا نقدم على هذا الأمر إلا بعد أن نقرّ للرجل بالشجاعة العلمية، فقد تزوّد بروح المغامرة عندما غلب على يقينه الاشتراك الدلاليّ والشكليّ بين الرباعيات أو الخماسيات وأصولها الثلاثية، فتنكّب الطرق المنقادة التي درّج النحاة أن يسلكوها في علاج تلك الصيغ، ليرتقي مرتقى صعباً عندما رمى جانباً تلك القواعد التي أزموها أنفسهم والدارسين، وكأنه أراد أن يؤسس لمنهج جديد في التحليل الاشتقاقي والصرفي لصيغ الكلمات، منهج يتعد عن المعيارية في فرض القاعدة ابتداءً والانطلاق منها. بمنطق استدلالي.

ولكي لا يبقى كلامنا هذا مرسلًا، ومن أجل أن نضع صنيع ابن فارس في سياقه الفكريّ، ونقدّره حقّ قدره، أجد لزاماً علينا أن نعرض لطرف من تلك القواعد التي كانت توجه آراء اللغويين زمن إنشاء (مقاييس اللغة).

فقد استقر رأي جمهور النحاة على أن الرباعي والخماسي نوعان مستقلان عن الثلاثي، مباينان له فكلٌّ منها قسم قائم برأسه، والأصل عندهم هو أصالة الحروف فيهما، فلا يحكم لحرفٍ في أحدهما بالزيادة إلا إذا ثبت دليلٌ عليها، وهذا الدليل خاضع لقواعد وضعوها تميّز بين الزائد والأصلي من حروف الكلمات.

وقد فصلّ النحاة القول في هذه المسألة بما يغني عن إعادته<sup>(١)</sup>، إلا أننا نذكر منها هنا أن زيادة الحرف عندهم لا تخرج عن عشرة الأحرف المجموعة في (سألتمونيها)، إلا إذا كانت للإلحاق في مثل (جلبب) الملحق بـ (دحرج) أو للتضعيف كما في (كبر). فمهما وجدت من حرف خارج على هذه العشرة فاحكم له بالأصالة بته. <sup>(٢)</sup>  
أما الزيادة فتعرف بأدلة هي: <sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - انظر تفصيل الكلام على أبنية الرباعي والخماسي في: رضي الدين الإستراباذي، شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢، ج ١، ص ٤٧ وما بعدها. و السيوطي، المزهري، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، صيدا- بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٢، ج ٢، ص ٢٨-٣٦. وعلى موضوع زيادة الحروف في شرح الشافية ج ٢، ص ٣٢٠ وما بعدها.

<sup>٢</sup> - انظر: سيبويه، الكتاب، الطبعة الأولى، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل، ج ٤، ص ٢٣٥ وما بعدها. و ابن يعيش، شرح المفصل، القاهرة مكتبة المتني، ج ٩، ص ٤١ وما بعدها.

<sup>٣</sup> - انظر الإستراباذي، المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٣ وما بعدها.

- ١ - **الاشتقاق**: وهو أقوى الأدلة، ويعني أن يثبت اتصالٌ دلاليٌّ قريبٌ أو بعيدٌ بين الكلمة الرباعية أو الخماسية التي تشتمل على حرف من (سألتمونيها)، وأخرى ثلاثيةٍ خلّو منه، كما في (الدُّلامص: الدرع البراقة اللينة)، فهي من (دَلَصت الدرْع) أي (لانت)، فالمميزائدة. (١)
- ٢ - **عدم النظرير**: ويعني ألاَّ يُؤدِّي الحكم بأصالة الحرف في الكلمة إلى خروجها عن الأوزان المحددة والمعروفة، بأن تزيد بناءً في أبنية الرباعي أو الخماسي. ولذلك عدّوا النون زائدة في (كَنْهَبُل: من أشجار البادية)؛ إذ لا نظير لهذه الصيغة في أوزان الخماسي. (٢)
- ٣ - **غلبة الزيادة**: وهي خاصّةٌ بما لاحظوه من أطراد زيادة الحرف من (سألتمونيها) في مواضعٍ معيّنة من الكلمات، فقد ثبت عندهم بدليل الاشتقاق كثرة زيادة التّون عندما تكون ثالثة ساكنةً يليها حرفان أو أكثر، كما في (شَرَبْتُ: الغليظ الكفّين والرجلين). (٣) فإن وردت علينا كلمة هذه حال التّون فيها، ولم يسعف الاشتقاق في الحكم بزيادتها، قطعنا بالزيادة إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب. (٤)

٤ - **الترجيح عند التعارض**: وهذا دليلٌ نحتكم إليه عندما تعارض الأدلة الثلاثة السابقة، فالقياس يحكم بأصالة الميم في (هرّماس: من أسماء الأسد)، لأنها إذا لم تكن أولاً فهي أصل عندهم، ولكنّ الاشتقاق يثبت زيادتها، فأصل الكلمة (هرس) ووزنها (فعمال). (٥)

تلك هي القواعد العامّة التي حرّص معظم اللّغويين على التّقيّد بها في موضوع زيادة الحروف. فإذا خرج عليهم لغويٌّ مثل أحمد بن يحيى ليقول: إنّ الباء في (زَعْدَب) زائدة، وإنّ الكلمة مأخوذة من (زَعَدَ البعير في هديره)، عاجل ابن جنّي إلى تخطئته وحمل عليه بأقسي العبارات، فجعل قوله هذا كلاماً "تمجّه الآذان، وتضيق عن احتماله المعاذير"؛ إذ كيف يجترئ على القول بزيادة الباء وقد علم أنّها ليست من حروف الزيادة؟ بل أتى لأحد أن يزعم زيادة الرّاء في (بَعَثَ)، ألا ترى أنّ أحدًا لا يدّعي زيادة الرّاء؟ إنّه إن يفعل يكن كمن ارتكب إثماً يستحقّ أن يتأثم من مثله ابن جنّي. استمع إليه

<sup>١</sup> - انظر سيبويه، ج ٤، ص ٢٤٧ و ٣٢٥. وابن يعيش ج ٩، ص ١٥٣، والأسترآبادي، المرجع السابق ج ٢، ص ٣٧٤.

<sup>٢</sup> انظر: سيبويه، ج ٤، ص ٣٢٢. و ابن يعيش، السابق، ج ٩، ص ١٥٥، الأسترآبادي، السابق، ج ٢، ص ٣٩٧.

<sup>٣</sup> - انظر في ذلك: الإسترايادي، المرجع السابق، ج ١، ص ٦٣.

<sup>٤</sup> - انظر: ابن يعيش، المرجع السابق، ج ٩، ص ١٥٤، ١٥٣.

<sup>٥</sup> - انظر: ابن يعيش، السابق، ج ٩، ص ١٥٣-١٥٤. والسيوطي، السابق، ج ٢، ص ١٦.

<sup>٦</sup> - انظر: ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ج ٢، ص ٤٩.



وهو يفسر اسم الشاعر الحماسي (بَعَثَر بن لقيط): " البعثر: الأحمق الضعيف... وكأته من معني الأبعث... ولست أقول إن الرءاء زائدة، كما قال أحمد بن يحيى: إن الباء في (زغذب) زائدة... وهذا ما لا أستحيزه، وأعوذ بالله من مثله!"<sup>(١)</sup>

فابن جني وكثيرون غيره لا يقنعهم ذلك الاتصال الاشتقاقي الشكلي الدلالي بين (البعثر) و(البعث) مثلاً للحكم بزيادة الرءاء، لا لشيء إلا لأن الأولين حصروا حروف الزيادة في (سألتمونيتها). ولعل ما يثير العجب أن ابن جني نفسه يعول كل التعويل على الدلالة عندما ينتصر لرأي الخليل وأبي الحسن الأخفش اللذين ذهبا إلى أن الهاء في (المبلع: الكثير الأكل) زائدة، لأنها من (البلع)، خلافاً لسيبويه الذي أنكر زيادة الهاء فيها، وذلك لقلّة زيادة الهاء بعامّة، فيقول ابن جني: "ولست أرى بما ذهب إليه أبو الحسن والخليل من زيادتهما... بأساً، ألا ترى أن الدلالة إذا قامت على الشيء فسبيله أن يقضى به، ولا يُلتفت إلى خلاف ولا وفاق، فإن سبيلك إذا صحّت لك الدلالة أن تتعجب من عدول من عدل عن القول بما، ولا تستوحش أنت من مخالفته إذا ثبتت الدلالة بضدّ مذهبه... ولعمري إن كثرة التظير ممّا يؤنس، ولكن ليس إيجاد ذلك بواجب، فاعرف هذا وقسه".<sup>(٢)</sup>

ولا يعيب هذا الكلام في رأيي، إلا أنه لا يشمل حرفاً خارجاً عن تلك العشرة المذكورة. فلاشتقاق إذا شهد بشيء عمل به، ولا التفات إلى قلّة زيادة الحرف، ولذلك قدّموا دليل الاشتقاق في تمييز الزائد من الأصلي على الغلبة وعدم التظير وكون الأصل أصالة الحروف.

### - كيف خالف ابن فارس قواعد التّحاة؟

ولننظر الآن ما حظّ تلك القواعد من الحضور في عمل ابن فارس التأصيلي؟ ولست أشكّ، ولو للحظة، أن عقل ابن فارس كان أشرب كل تلك المسائل بجزئياتها الدقيقة وتفريعاتها المرهقة، ولكن يبدو أنه - وهو كوفي المذهب - لم تلزمه هذه القواعد، فهو لا يتردد في ربط الكلمات الرباعيّة والحماسيّة بأصولها الثلاثيّة مادام قد رأى هو نفسه أن الاشتقاق يشهد لذلك، سواء أكان الاتصال المعنوي بين الكلمات واضحاً ومحققاً<sup>٣</sup>، أم ضعيفاً وبعيداً، يحوج إلى الملاحظة كيما يعقده ولو بأوهى سبب، بل

<sup>١</sup> - ابن جني، المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، ص ١٥٣-١٥٤.

<sup>٢</sup> - ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ج ٢، ص ٥٧٠.

<sup>٣</sup> - مثل (بعير صلّخد: صلب) واللام زائدة، وإتما هو من: (صخّد) و(الصخرة صيخود: شديدة صلبة). ابن فارس، المقاييس، ج ٣، ص ٣٥٠، واللسان (صخب).

<sup>٤</sup> - مثل (المرحاج: الطويل) والباء زائدة وهو من (هرج) الذي فيه دلالة على الاضطراب، ابن فارس، المصدر السابق، ج ٦، ص ٧٢.

ربّما لوى أعناق المعاني وصرّفها عن وجهها ليستقيم في ظنّه هذا الاتّصال.<sup>(١)</sup> وهو قبل هذا كلّه وبعده لا يلتفت إلى ما تواطأ عليه التّحاة من القواعد المذكورة وغيرها. وهاك أمثلةً تشهد لما ندّعيه:

١- الحروف التي صرّح بزيادتها وهي ليست من (سألتمونيها) عددها ستّة عشر حرفاً وهي: (ب- ج- ح- خ- د- ذ- ر- ز- ش- ض- ط- ع- غ- ف- ق- ك) ومن الأمثلة:

(بَحْظَل: قفز = ب+حظل) (تَجَرَّجَم: تقبّض = ج+رحم) (الحوّاب: الوادي الواسع = ح + وأب) (تَدْرَبَس: تقدّم = د + ريس) (البرزخ: الحائل بين الشيتين = برز+خ) (الشّرذمة: القليل من الناس = شرم+ ذ) (المزرقّة: أسوأ الضحك = هزق + ر) (الرّغرب: الماء الكثير = ز+غرّب) (طرّفشت عينه: أظلمت = طرف+ ش) (العفضاج: السمين الرخو = عفج+ ض) (الفرشاط: الواسع = فرش + ط) (الدّعلة: التردّد = دلج + ع) (دعّفق الماء: صبّه = دقق+ غ) (صلّغ رأسه: حلّقه = صلغ+ ف) (شبرق اللحم: قطعته = شبر+ ق) (الصمّلك: الشديد القوة = صمل+ ك).

٢- علمنا أنّ التّحاة حكموا بزيادة التّون إذا كانت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان أو أكثر، لكن ابن فارس لا يرى ذلك في الكلمات الآتية فقد زعمها موضوعة وضاعاً: (حلّنع - محلّنطي - حرّنبل - حبنّدا - زبنّتر - سبنّتي - سبنّدها - صفنّدد - قلنّفس - هبنّقع).

٣- بعض الأفعال التي أجمع التّحاة على أنّها من مزيد الرباعي أو مزيد الثلاثي، عدّها وجدت كذا في أصل الوضع، وكأنّه إذ لم يقع على الرباعي أو الثلاثي المجرّد منها مستعملاً ظنّ أنّها وضعت بصيغتها تلك: (١) الرباعيّ المزيد<sup>(٢)</sup>:

أ- (افعلّل): (اتألب - اجلخّم - اسمهر - اذعب - اسبكر - اضمحل - اضباك - اضفاد - اطرخم - اقمعد - افدعل). ويدخل في هذا جميع المشتقات الجارية على الفعل وهي عنده موضوعة: (مجلعب - مجلخد - مسمهر - مسجر - مسلحب).

ب- (افعللل): (أقرّنع - اسحنفر).

(٢) الثلاثيّ الملحق بالخماسي بزيادة حرفين (افعللل)<sup>(١)</sup>: (احبّنطي - اسحنك)<sup>(٢)</sup> - اسرندي - اغرندي).

<sup>١</sup> - كما فعل في تأصيله لـ (الغطرسية: التكبر)، حيث جعل الراء زائدة، أخذه من (الغطس)، قال: " كأنه يغلب الإنسان ويقهره حتّى كأنه غطّسه أي غطّسه"، ابن فارس، المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٣١. والصحيح أنّ الكلمة معرّبة من الفارسيّة. انظر محمد التونجي، معجم المعربات الفارسيّة، ط ١، بيروت، لبنان: مكتبة لبنان ١٩٩٨، ص ١٣٥.

<sup>٢</sup> - انظر: الإسترايادي، شرح الشافية، ج ١، ص ١١٣.

٤- أجمع النحاة على أن تكرار الحرف في كلمة تزيد حروفها عن ثلاثة دليل على زيادته إذا لم يفصل بين المتماثلين حرف أصلي<sup>(٣)</sup>، ولكن ابن فارس لا يلقي بالألأ لهذه القاعدة، ولا يشير إلى زيادة أحد المتماثلين في: (خنفقيق - خنذيد - خنشليل - هلبسيس).

٥- لا خلاف بين الجمهور في أن الياء لا تكون مع ثلاثة إلا زائدة، ولكن ابن فارس يجعل الكلمات الآتية موضوعة، والصحيح، عندهم، أنها ملحقة بالرباعي (دحرج) بزيادة الياء<sup>٤</sup>: (خَيْفَس، خَيْعَل، عَيْهَرَة). وكذلك لا تكون الواو أصليّة أبداً إن وجدت مع ثلاثة أصول أو أكثر إذا لم تكن أول الكلمة<sup>(٥)</sup>، في حين يراها ابن فارس أصليّة في: (حزور - حبوكر - خنزوان - سرورمط - شوقب - سوذق - هر كولة)، وكأنه لما لم يجد الكلمة مستعملة من غير ياء أو واو حكم بأصلتها فيها. وقد علمنا أن ما جهل اشتقاقه يُحمل على ما عُلم فيه ذلك، إلحاقاً للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب، فعدم نقل (زنب) عن العرب - مثلاً - لا يعني أن الياء في (زنب) أصليّة فيها.<sup>(٦)</sup>

٦- يمنع الجمهور زيادة حرفين أول الكلمة إن لم تكن جارية على فعلها، كما في (منفعل) مثلاً<sup>(٧)</sup>، لكن ابن فارس ذهب إلى زيادة العين والتون معاً في (عَنجَرْد)، قال: "هي المرأة السليطة الجريئة، والعين في ذلك زائدة، وإنما هو من تجرّدها للخصومة وقلة حياؤها" فقد ربطها بـ (جرد) لأنه ملح ارتباطاً دليلاً معها.

تلك بعض الأوجه التي خالف فيها ابن فارس عن سلطة قواعد الجمهور من النحاة، ولعل تلك المخالفة كانت مما رغب حملة العلم المحافظين - وما كان أكثرهم - عن منهجه في علاج مزيد الثلاثي، فاستنكفوا أن يسيروا فيه، وليتهم لم يفعلوا، إذاً لنحو ببعض البحث اللغوي منحي وصبغاً يقبل على

<sup>١</sup> - انظر: سيبويه، ج ٤، ص ٢٨٦ و ٢٨٧. و الإسترابادي، المرجع السابق، ج ١، ص ٥٤.

<sup>٢</sup> - كل كلمة زائدة على ثلاثة في آخرها مثلان متحركان ظاهران - غير مدغمين - فهي ملحقة. وفي اللسان: " قال الأزهري: أصل هذا الحرف ثلاثي صار خماسياً بزيادة نون وكاف وكذلك ما أشبهه من الأفعال". مادة (سحك). وانظر: الإسترابادي، شرح الشافية، ج ١، ص ٦٤.

<sup>٣</sup> - انظر الإسترابادي، المصدر السابق، ج ١، ص ١٦.

<sup>٤</sup> - انظر: سيبويه، ج ٤، ص ٢٣٦، ابن يعيش، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٤٨، الإسترابادي، المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٧٤.

<sup>٥</sup> - انظر: ابن يعيش، المصدر السابق، ج ٩، ص ١٥٠. و الإسترابادي، شرح الشافية، ج ٢، ص ٣٧٥.

<sup>٦</sup> - انظر في ذلك: الأسترابادي، المصدر السابق، ج ١، ص ٥٤.

<sup>٧</sup> - انظر سيبويه، ج ٤، ص ٣٠٩، ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص ١٥٤.

دراسة الظاهرة اللغوية. بمنطق استقرائي يستنبط الحكم من خصائص المادة المدروسة ولا يفرضه عليها فرضاً، ثم لا ينقص واحد منهم ألا يكون أصاب في هذا الحكم كل الإصابة مادام قد استنفد جهده إلى ذلك.

### ٣ - مطاعن على أحكام ابن فارس:

#### ١ - في التّحت:

إنّ أقدم إشارة إلى التّحت اصطلاحاً لغوياً جاءتنا من إمام العربية الخليل بن أحمد، فقد ذكره في سياق كلامه على امتناع ائتلاف صوتين حلقيين في الكلمة، إلّا أن يشتقّ فعلٌ من جمعٍ بين كلمتين، مثل (حيّ على)، كما في قول الشّاعر:

"ألا ربّ طيِّفٍ باتَ منكٍ مُعانقي إلى أن دعا داعي الفلاح مَحْيَعِلاً"

قال: "فهذه كلمة جُمعت من (حيّ) ومن (على)، وتقول منه: (حَيْعَلٌ حَيْعَلَةٌ)... أخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة، واشتقّوا فعلاً... فهذا من التّحت".<sup>(١)</sup>

وقد ظلّت أمثلة التّحت قليلة قبل وضع ابن فارسٍ لمقاييسه، لا تكاد تتجاوز السّتين كلمةً نحت معظمها لاختصار أسماء الأعلام، ولاسيما القبائل، عند التّسبة إليها كما في (عَبْدِرِيّ) المنحوتة من (عَبْد الدار)، أو لحكاية العبارات الإسلاميّة المألوفة من مثل (بسمَل) (قال: بسم الله).<sup>(٢)</sup> ولكن ابن فارسٍ جاء فوسّع ما كان قبله ضيّقاً عندما قال: "اعلم أنّ للرباعيّ والخماسيّ مذهباً في القياس يستنبطه التّظنّ الدقيق، وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى التّحت أن تُؤخذ كلمتان وتحت منها كلمة تكون آخذة منها جميعاً بحظ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: (حَيْعَلُ الرَّجُل) إذا قال: (حيّ على). ومن الشّيء الذي كان متّفق عليه قولهم: (عَبْشَمِيّ)، وقوله: (وتضحك منّي شيخة عَبْشَمِيّة)".<sup>(٣)</sup>

وقد علمنا سابقاً أنّ مذهب الرّجل ذاك كان فكرة ابتدعها فخرج بما على ما أجمع عليه لغويّو المصريّين جميعاً. ولعلّ ذلك كان سبباً في نكوصهم عن تبنّيه والاحتفال به واعتماده فيما ألفوا من كتب في ظواهر اللّغة، وكأنّهم لما تسامعوا بمذهبه أنكروه جملةً. حتّى جاء عصر التّهضة العربيّة، ووجد القائمون على أمر اللّغة أنفسهم أمام سيل من أسماء المخترعات والمصطلحات الأجنبيّة التي تحتاج إلى

<sup>١</sup> - الخليل، كتاب العين، تحقيق مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي، قم، إيران: دار الهجرة، ج ١، ص ٦٠ و ٦١.

<sup>٢</sup> - انظر: عبد الله أمين، الاشتقاق، ص ٣٩٣.

<sup>٣</sup> - المقاييس، ج ١، ص ٣٢٩، ٣٢٨.

مقابلات لها في العربية، فجعلوا يبحثون عن وسائل لتوليد مفردات يطلقونها على ما يستجدّ في عصرهم، وكان التّحت إحدى تلك الوسائل.<sup>(١)</sup>

ولن نجد كالتّحت ظاهرة لغويّة اختلف في أمرها دارسو اللّغة المحدثون، وانقسموا فيها شيعاً وأحزاباً، كلّ حزبٍ بما لديهم فنعون<sup>(٢)</sup>، فمنهم من دعا إلى فتح الباب في العربية لتوليد الكلمات على طريقة التّحت، وهو ما يسمّيه بعضهم (بالاشتقاق الكبّار)، ولاسيّما في ترجمة المصطلحات العلميّة. ومنهم من رأى أنّ في العربية مندوحة عن اللّجوء إليه. بما غنيت به من صيغ صرفيّة تمدّها بحاجتها من توليد الكلمات بطريقة الاشتقاق الصّغير أو العامّ، وهؤلاء يرون التّحت سماعياً يوقف فيه عند القليل ممّا نُقل عن القدماء، وهو أمثلة لا تتجاوز بضع عشرات عدداً مثل: (حمدل - عشمي...). أمّا أولئك فيرونه قياسياً، عمدتهم في ذلك صاحب المقاييس أحمد بن فارس الذي أكثر من أمثلة التّحت في مقاييسه، والكثرة تبيح القياس بإجماع. بل إنّ بعضهم اجتهد في استنباط قواعد من الأمثلة المنقولة عن التّحت يلتزم بها الاشتقاقيون عند اللّجوء إليه. وبين هؤلاء وأولئك فريق وسَط يقيد الإقدام على التّحت بإلحاح الحاجة إليه.

ولكلّ فريق في مذهبه أسباب ومسوّغات يضيق المقام ههنا عن ذكرها بله استقصاءها. على أنّنا نستطيع أن نجزم بأنّ من احتجّ لجواز التّحت قياساً على الأمثلة الكثيرة التي ساقها ابن فارس، لم يتدبّر تلك الأمثلة جيّداً! فقد وجدنا بالتّقصّي المتأنّي أنّ معظم أمثلة ابن فارس تلك لم تنشأ بطريق التّحت، وإنّما بطريق المخالفة الصّوتيّة بإبدال أحد التماثلين في الثلاثي المضعّف صوتاً آخر مخالفاً لها، كما في (فرشح: باعد ما بين قدميه) فقد زعمها ابن فارس منحوتةً من (فشح) و(فرش)، والصّحيح الذي تؤكّده قوانين التغيّرات الصّوتيّة في الكلمات هو أنّها من (فشح)، أبدلت إحدى الشّينين (راءً) للتّخلّص من الجهد الزائد الذي يقتضيه إنتاج الصّوت المضعّف.<sup>(٣)</sup> أضف إلى ذلك أنّ ابن فارس غفل

<sup>١</sup> - ذكر أحمد عبد المجيد هريدي أنّ أول من تبه في العصر الحديث إلى إمكان استخدام التّحت عند نقل المصطلحات العلمية الغربية في العلوم إلى اللغة العربية كان أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤-١٨٨٧م) انظر نشوء الفعل الرباعي، ص ٩٧.

<sup>٢</sup> - انظر هذا الاختلاف في: عبد الله أمين، المرجع السابق، ص ٤٠٦ وما بعدها. ومصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، الطبعة الثانية، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥م، ص ٨٨-١٠٣.

<sup>٣</sup> - وقد كان سيبويه أشار إلى هذه الظاهرة حين قال: "اعلم أنّ التضعيف يثقل على ألسنتهم وأنّ اختلاف الحروف أحفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد" الكتاب، ج ٤، ص ٤١٤. وقد ضرب أمثلة على تلك الظاهرة في باب آخر هو (باب ما شدّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف) ج ٤، ص ٤٢٤. وهذا الذي أصله سيبويه راجع إلى ما يسمّيه المحدثون بعامل المخالفة الصّوتيّة كما ذكرنا سابقاً.

عن أثر عاملِي الإبدال والقلب المكانيّ في كثيرٍ من الأمثلة، ممّا أدّاه إلى أن ينسب الكلمة إلى النَّحت في مكانٍ، وما اشتقَّ منها بإبدالٍ أو قلب إلى الوضع أو الزيادة في مكانٍ آخر. ومن ذلك:

١ - اسمَهْد: السَّنَامُ، إذ حَسُنَّ وامتلاً، وهذا منحوت من (مهد) و(سهَد).

٢ - المسمَغْد: الوارم. وقد جعله موضوعاً.

جاء في اللسان: " اسمَهْد سنامه: عَظْمٌ " و " المسمَغْد: المنتفخ والوارم، واسمَغَدَ الرَّجُل: امتلاً غضباً، والمسمَغْد: المتكَبِّر المنتفخ غضباً".

والذي صحَّ عندي أنّ الكلمتين كليهما من أصلٍ واحد هو (سَمَد). ففي اللسان: المسمَدُّ: الوارم. واسمَادٌ: ورم، وقيل: ورم غضباً، واسمَدٌ واسمَادٌ واسمَادٌ من الغضب. وقد وضَّح رمضان عبد التَّواب كيف تطوَّر مثل هذه الكلمات وفق الصَّورة الآتية: (افعالٌ ← افعالٌ ← افعهَلٌ / افعَعَلٌ)، ونصَّ على (اسمَادٌ) و(اسمَغْدٌ) و(اسمَهْدٌ) في أمثلته. (١) فابن فارس هنا لم يتنبَّه إلى مكان الإبدال، فجعل إحدى الكلمتين منحوتةً والأخرى موضوعة.

وأوضح من ذلك كلُّه وأدعى إلى الحكم على تحبُّط الرَّجُل في بعض أحكامه ما يأتي:

١ - الجَمْعرة: الأرض الغليظة، فهذا من (الجمع) ومن (الجمر).

٢ - الجَمْعرة: الأرض ذات الحجارة، وهذا من (الجمرات) ومن (المعر).

فالظَّاهر أنّه سها عندما نحت الكلمة نفسها من أصول مختلفة. على أنّي لا أرى العين في (جَمعر) إلا بدلاً من الهاء في (جمهر)، فالجَمهور: الأرض المشرفة على ما حولها، والرَّمَل الكثير المتراكم. وجمهرت الشَّيء: جمعته. وقد أرجع ابن فارس هذه الأخيرة إلى النَّحت من (جمر) و(جهر)، ولعلّه مصيب في هذا، لأنَّ (جَمْر الشَّيء: جمعه) و(الجَهْر: العلو والجَهراء: الرّأية السَّهلة العريضة). (٢)

أما القلب المكاني الذي فاته ملاحظته في كلمات عدةٍ فمن أمثلته:

١ - أَفَعَلَّتْ يده: تقبَّضت، وهذا مما زيدت فيه اللام، وهو من تقفَّع الشيء.

٢ - القلْفَع: ما ييس من الطين على الأرض، منحوتة من ثلاث كلمات: (قفع) و (قلع) و (قلف).

١ - انظر: رمضان عبد التَّواب، فصول في فقه اللغة، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣، ص ١٩٣ وما بعدها.

٢ - ولعلّه مصيب في هذا، لأنَّ (جَمْر الشَّيء: جمعه) و(الجَهْر: العلو والجَهراء: الرّأية السَّهلة العريضة). وذهب عبد الرحمن دركزلي إلى أن (الجمعرة) من: اجمارٌ ← اجمارٌ ← اجمعرٌ. وهو وجه حسن انظر أطروحته: النحت في اللغة العربية، ص ٢١٩.



	(خَيْرٍ): أقام ولم يكذب يبرح		الدار إذا تحملوا
(دَقِم): دقمه ودمقه: كسر أسنانه الدِّقْم: المكسور أسنانه. (١)	(دَقِمْتُ فَأُه): كسرته (دَلِق): خرج كأن لسانها يندلق	المعنى نفسه	الدِّقْم: الناقة التي أكلت أسنانها من الكبر.
(زَهَق) الفرس والراحلة سبق وتقدّم فرس ذات أزاهيق: أي جري سريع	(زَلِق): لم يثبت في مقامه (زَهَق): سبق وتقدّم	المعنى نفسه	الرُّهْلُوق: الخفيف.
(دَغَر): الدغر: الخلط	(دَغَم): أدغمت الحرف في الحرفاً خفيفته. (دَغَر): دخل على الشيء.	المعنى نفسه	دَغَمَرَت الحديد: خلطته.
(عَبَل): العبل: الضخم من كل شيء.	(عَنْب): الثمر المعروف (العبل): أصل يدل على ضيخم	المعنى نفسه	العُنَابِل: الوتر الغليظ.
(فَقَم): الشيء: اتسع.	(الفلق): الفتح (لِقَم): أكل. كأنه من سعته يلقيها لشيء	المعنى نفسه	الفَلَقَم: الواسع.
(كَدَس): تكدّست الخيل: اجتمعت وركب بعضها بعضاً	(كرد): طرد. (كدس) و (كوس)	المعنى نفسه	الكَرْدوس: الخيل العظيمة.
(هَقَم): الهقم: الرجل الكثير الأكل تقم الطعام: لقمه لقمًا عظاماً. بحر هيقم وهقم: واسع.	(هقم): البحر الهيقم: الواسع (لقم): من لقم الشيء.	الضخم الطويل الواسع الأشداق. هلقم الشيء ابتعله. الهلقم: المتبلع	الهلقام: الضخم الواسع البطن.
دخيلة من الفارسية (٢)	الجلْفَزيز - الجِرْفاس - جَرْدَب - الجِرْفاس - الجَلْفَزيز - الدَّهْمَس الضَّبْر - العُصْفَر - الفَرَزْدَقَة - الفُرْهُد - القَفْنَدَر.		

<sup>١</sup> - وقريباً من الدِّقْم (الدَّهْمَك: الشيخ الفاني) لكن ابن فارس جعل هذا مزيداً بالهاء: (دكم+ هـ)، وهو صحيح لأن (دكم) مثل (دقم) في الدلالة على الكسر.

<sup>٢</sup> - انظر هذه الكلمات في: محمد التونجي، معجم المعربات الفارسية، وقد أعاننا في تخريج جميع الكلمات الفارسية الأصل أستاذة متخصصة بالفارسية.



وقد كنا ذكرنا أن عدد الكلمات الرباعية والخماسية التي حشدها ابن فارس في مقاييسه هو (٦٠٣) كلمات، وأنه قطع بأن مئة وخمسة وثلاثين (١٣٥) منها منحوتة، وهذا لا يعادل ربع العدد الكلي لتلك الكلمات. فإذا علمت أنني والباحثين من قبلي توصلنا إلى رد ما يربو على مئة (١٠٠) كلمة مما زعمه منحوتاً إلى أصول ثلاثية منها نشأت بغير طريقة النحت، أمكن أن نردد مع الأستاذ مزيد نعيم أن ما زاد على الثلاثي أقله منحوت لا أكثره!<sup>(١)</sup>

وهذا يعني في الآن نفسه أن مذهب ابن فارس في التّحت ليس بمستنكر على الجملة كما ذهب إليه بعض الباحثين، فمن تعجّل الأمور أن نسّم صنيع الرّجل بالفساد والخطل من غير تروٍّ وتدقيق!<sup>(٢)</sup> فقد بلغ عدد الكلمات التي سلّمت له بصحّة نحتها ممّا ذكر (٢٦)، بل إنّ بعض ما صتّفه مع المزيد والموضوع يمكن أن نردّه إلى التّحت على ما سنرى.

وقد يقوّي ما قلناه أن ما جاء في المقاييس مما زاد على ثلاثة يكاد يعادل رُبع الكلمات التي وردت في لسان العرب فقط، وغني عن البيان أن ليس ما يمنع أن يكون بعض ما أغفل ذكره ابن فارس في مقاييسه قد وُلد أيضاً بطريق التّحت، وإن كان الفصل في هذه المسألة يحتاج إلى بحث خاصّ به.<sup>(٣)</sup> أمّا معيارنا في الحكم على الكلمة بأنّها منحوتة من أصلين فهو في - المقام الأوّل - تقارب الكلمات الثلاث من حيث الشّكل والدّلالة، خلافاً لما اشترطه بعض الباحثين من أن يحمل أصلاً الكلمة المنحوتة معنيين مختلفين لتجتمع هذه الأخيرة بينهما، نحو (دمعز) التي جمعت بين (دام) و(عزّ). وبالقياس على ما حدّه هؤلاء لا تعدّ كلمة مثل (الجذّمور: أصل السّعفة) منحوتةً من (الجذّم) و(الجذّر)؛ لأنّها جميعاً بمعنى واحد هو (أصل الشّيء)<sup>(٤)</sup>. والمفارقة هنا أن ابن فارس يرى أن هذه الكلمة من أدلّ الدّليل على صحّة مذهبه في التّحت، وهو الصّحيح عندي؛ إذ إنّ ما شرّطه هؤلاء قد تصلح مراعاته عندما يبحث المشتغلون في أمور التّرجمة وصنع المصطلحات عن كلمةٍ عربيّةٍ يطلقونها

<sup>١</sup> - انظر: مزيد نعيم، الصيغ الرباعية والخماسية، ص ١٥٣.

<sup>٢</sup> - كما فعل كل من عبد الله العلامي في كتابه مقدمة لدرس لغة العرب، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان: دار الحديد، ١٩٩٧، ص ٢٣٠. وعلي عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة، القاهرة: دار نضرة مصر للطبع والنشر، ص ٢٠٧. ومصطفى جواد في المباحث اللغوية في العراق، ص ٨٩.

<sup>٣</sup> - نقل الأستاذ مزيد نعيم أن عدد الجذور الرباعية في لسان العرب هو (٢٤٥٨) أما الخماسية فهو (١٨٧)، وهذا يعني أن نسبة ما ذكره ابن فارس من تلك الجذور في مقاييسه لا تتجاوز (٢٦.٥%) من الجذور العربية الواردة في اللسان.

انظر: مزيد نعيم، المرجع السابق، ص ١٤٧.

<sup>٤</sup> - انظر: عبد الله أمين، الاشتقاق، ص ٤٠٤. وصححي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص ٢٦٩.

على مسمى حادثٍ أو مصطلح علمي طارئ، أما في اللغة الطبيعيّة، أعني: تلك التي تجري على ألسنة الناس ويصرفون بها شؤون حياتهم من غير تفكير في قواعدها، فالأمر مختلف، فكثيراً ما يقع تداخل بين الصّور السّمعية للكلمات في ذهن المتكلم، يريد أن ينتج كلمة ما فإذا به ينطق بلفظ هجين بتأثير كلمة أخرى مشاكلة زاحمت الكلمة المنشودة، كما اتّفق لبعض أساتذة الفلسفة عندما استعمل في مقال له اللفظ (يعبه) وهو يريد (يعبأ)، ولكن تداخل هذا الأخير مع الفعل (يأبه) ولّد لفظاً غريباً عن المعجم العربي! فلو أنّ مثل هذا اللفظ عرض لأحد علماء العربيّة إبان جمع اللّغة من الأعراب في البوادي لما تردّد في تدوينه ليدخل المعجم سابقاً بساق مع أخويه المرادفين له.<sup>(١)</sup>

وقد فسّر ستيفن أولمن هذه الظاهرة عند كلامه على التّحت قائلًا: "ربّما لا يستطيع المتكلم أن يفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة، ربّما تتداخل الكلمتان فيما بينهما تداخلاً تامّاً، والنتيجة الطبيعيّة لمثل هذه الزّلة وجود كلمة هي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة عن طريق المزج بينهما".<sup>(٢)</sup>

ومما يعزّز وقوع مثل هذه الزّلات في العربيّة على وجه الخصوص أنّ كثيراً من كلماتها الثلاثيّة يشكّل أسراً تشترك أفرادها في صوتين وتختلف في الثالث مع دلالتها على معانٍ متقاربة جدّاً، كما في (جزّ - جزأ - جزر - جزع - جزل - جزم) التي تدلّ على القطع.<sup>(٣)</sup>

وما أحسن ما ذكره المفكّر زكي الأرسوزي! إذ وقع على هذا المعنى، فربط نشوء كلمات رباعيّة في العربيّة بهذه الظاهرة، "فالصّورة الصوتية المعبّرة عن الصّور الذهنيّة تحتوي على أجزائها متداخلة، ممّا أدّى إلى تداخل الأفعال المتقاربة في المعنى وفي الصّوت، فتتشكّل عن هذا التّداخل أفعال رباعيّة مثل (دحرج) من (دحر) و(درج)، و(زحلف) من (زحل) و(زحف)".<sup>(٤)</sup>

<sup>١</sup> - وقريب من ذلك الفعل (يتسرح) وقد زلّ به لسان أحدهم، هو يريد (يسرح)، ولكن هذا الأخير اختلط في ذهنه مع (برح)، مما أنتج كلمة جديدة لا تنتمي إلى الفصحى! وكذلك الصيغة (الهرج) التي جاءت على لسان أحد المعلقين، وهو بقصد (المهلج) أو (الفرج)!

<sup>٢</sup> - ستيفن أولمن، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدم له وعلّق عليه كمال بشر، ص ١٦٤.

<sup>٣</sup> - جعل بعض الباحثين في مثل هذه الظاهرة في العربيّة دليلاً على أنّ مفرداتها كانت في بدء نشوئها ثنائيّة الحروف تحاكي أصوات الطّبيعة، ثمّ زيد فيها حرف ثالث نوع من الدّلالة الأصليّة، وهو ما يسمّى عندهم بـ (الثنائيّة التاريخيّة). انظر شرحاً لهذه الظاهرة في صبحي الصالح، المصدر السابق، ص ١٤٧ وما بعدها.

<sup>٤</sup> - زكي الأرسوزي، العبقريّة العربيّة في لسانها، ص ٦٠.

في ضوء هذا التفسير يمكن أن نقبل بعض ما جعله ابن فارس منحوتاً، فهو لا يدعو إلى تبني التّحت وسيلةً في توليد الكلمات، فإن هو إلّا واصفٌ أو مؤوّلٌ لما حصل في يده ممّا زاد على ثلاثة. فإن نحن لم نسلّم بهذا التفسير، فكيف لأحد أن يدلنا على الطريقة التي ولدت بها كلمة مثل (بَعْنَق)؟ كيف ولاقانون صوتياً يصلح مفسراً لولادة هذه الكلمة من (بَثَق) وحدها أو من (بعق) وحدها؟ إذ إن الأصل في التخلص من التضعيف بقصد تقليل الجهد يكون بإبدال أحد المتماثلين صوتاً سهلاً هو أحد أصوات المجموعة (ي. و. ر. ن. ل. م). فلم اختار العربيّ الأوّل العين مكان الناء الأولى في (بَثَق)<sup>(١)</sup>، والعين من أحوج الأصوات إلى الجهد العضليّ في إنتاجه؟ نعم، إنّه تداخل الثلاثين (بعق) و(بثق) هو المسؤول عن نشوء هذه الكلمة.

ومثلها (الممرجة): الاختلاط... وهرجت عليه الخبرَ همرجةً: خلطته). فقد رآها ابن فارس منحوتةً من (همج) و(هرج) و(مرج)، ولا أظنه إلا مصيباً في ذلك؛ ففي اللسان: " (همج) الهمج من الناس هم الأخلاط، وكل شيء تُرك بعضه يمج في بعض فهو هامج. و(هرج): الهمج: الاختلاط... هرج الناس هرجاً: اختلطوا. و(مرج): مرَج الأمر: التيس واختلط وأمر مريج: مختلط". فهل يمكن ردّ هذا وأضرابه مما الوجه في نخته من الجلاء على ما ترى؟

طريقةٌ أخرى يمكن أن تكون بعض المنحوتات قد نشأت عنها، فقد يجد المرء نفسه أمام شيءٍ ما يظنّ أنّ لفظاً واحداً لا ينهض بوصفه أو الدلالة عليه، فيعمد إلى استطراف كلمة من مزيج اثنتين قاصداً بذلك إظهار براعته اللغوية أو التّظرف وإثارة انتباه السّامعين! ومن منا لم يشهد مثل هذا الموقف؟ أفلا يمكن أن نحمل على هذه الطريقة ولادة (الهذلق: المسترخي) التي أرجعها صاحبنا إلى (هدل) و(دلِق)؟ ففي اللسان: (هدلق): بعيرٌ هذلق: واسع الأشداق... والهذلق: الناقصة الطويلة المشفّر. و(دلِق): اندلق بطنه: استرخى وخرج متقدماً... ودلق البعير شَفَشِقْتَه: أخرجها فاندلقت. (هدل): هدل الشيء: أرخاه... والهذل: استرخاء المشفّر الأسفل... وهذل البعير: طال مشفّره... وقد هذلت شفته أي: استرخت.

ومثلها (البرقش): وهو طائر. منحوتة عنده من (رقش) و(البرش)<sup>(٢)</sup>، وفي اللسان:

<sup>١</sup> - وإليه ذهب مصطفى جواد ومزيد نعيم، انظر: المباحث اللغوية، ص ٩٨، والصيغ الرباعية، ص ١٥٢. ولا أرى ذلك وجهاً متقبلاً إذ لا مسوغ للمخالفة إلى الحلقي في كلمة ليس أحد أصواتها مائعاً ولا سيّما عين الجذر الثلاثي.

<sup>٢</sup> - جعلها أستاذنا الدكتور مزيد نعيم من (باء + رقش)، وفقى على أثره عبد الرحمن دركزلي، انظر: الصيغ الرباعية، ص ١٥٢. والنحت في اللغة العربية، ص ٣٢٣.

(برقش): طائرٌ متلونٌ صغيرٌ: أعلى ريشه أغبرٌ، وأوسطه أحمرٌ، وأسفله أسود.  
(برش): البرش: لونٌ مختلفٌ: نقطةٌ حمراء، وأخرى سوداء أو غبراء أو نحو ذلك. والأبرش: الذي فيه ألوانٌ وخططٌ.

(رقش): الرقش كالنقش: لونٌ فيه كُدرةٌ و سوادٌ ونحوهما. وحيّة رِقشاء: فيها نُقَطٌ سوداءٌ وبياضٌ.  
فكأني بالعربي الذي اشتقّ هاتين الكلمتين قد نظر إلى مدلول كلّ منهما، فأحسّ بقصور الدالّ عليه عن الوفاء بحقّه من الوصف منفرداً، فأدمج ذلك الدالّ في آخر، وفي ظنّه أنّهما معاً أقدرٌ على الإحاطة بأجزاء الصورة. ومثله في ذلك كمثل الرسام يخلط اللونين البسيطين ليصنع من مزاجهما لوناً ثالثاً يراه أقدرَ على التعبير ونقل الأفكار التي تتراحم في خاطره. وفي هذا العمل جنسٌ من الإبداع من الاثنين. ولعلّ في نشوء الكلمات بيتينك الطريقتين تفسيراً لما ذهب إليه عبد الله العلايلي ومحمد المبارك من أن النحت ظاهرةٌ ترجع إلى طفولة اللغة<sup>(١)</sup>، وكذا قول أنيس فريجة الذي يصلح شرحاً لهذا الرأي: "إنّ التزعة السامية إلى اشتقاق أوزانٍ رباعيةٍ من جذور ثلاثية كانت في عصور قديمة شائعة جداً... غير أنه عندما بدأ عصر التدوين فعلاً قانون الانتخاب اللغوي فعله"<sup>(٢)</sup>.

فلا يبقى وجهٌ - بعد كل ما ذكرنا - لما وصم به بعض الباحثين مذهب ابن فارس في النحت بأنه ضرب من العبث اللغوي لا مسوّغ له من حيث إنه ادّعى وقوعه في ألفاظٍ مستقلة، في حين اشترط هؤلاء في النحت المقبول أن يكون في كلمتين متعاقبتين في الاستعمال الكلامي الفعلي كما في (جعفل) إذا قال: (جعفلت فداك)<sup>(٣)</sup>.

فما ذكرناه يدفع دعواهم تلك؛ إذ إن الكلمة لا تعيش منعزلة أبداً، وإن بدت في سياق الكلام كذلك؛ فالكلمات - كما يوضّح ده سوسير - تتسم خارج الخطاب بشيء مشترك، وتتربط في الذاكرة مشكلة مجموعات تسودها علاقات مختلفة، فكلمة ما أياً تكن تستدعي قافلة من كلمات أُخر

<sup>١</sup> - انظر: عبد الله العلايلي، مقدمة لدرس لغة العرب، ص ٢٣٤. ومحمد المبارك، فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للغة العربية، ص ١٢٥.

<sup>٢</sup> - أنيس فريجة، "حول العامية: الفعل الرباعي أصله ونشوءه ومعانيه"، مجلة المقطف، المجلد ٩١ - العدد ٢، يوليو ١٩٣٧م، ص ١٩١.

<sup>٣</sup> - هذا كلام لعبد الرحمن دركزلي وقد ظنّ أنه وقع به على نقطة الضعف الكبرى في مذهب ابن فارس - كما قال - وقد أحال على كلام لإبراهيم أنيس وأنستاس الكرمللي قريب من هذا المعنى. انظر أطروحته النحت في اللغة العربية، ص ٢٢٦. وقد سبقه إلى مثل ذلك الرأي أحمد عبد المجيد هريدي في كتابه نشوء الفعل الرباعي، ص ٢٠. وليس خافياً أنّ الجميع ينظرون إلى وصف التحليل لعملية النحت وقوله على اللفظ المنحوت: "أخذ من كلمتين متعاقبتين".

تنبثق في الذهن لا شعورياً، والجامع لهذه الكلمات هو علاقات ترابطية تجعلها صيغاً منطوقة بالقوة لا بالفعل.<sup>(١)</sup>

إن الجدول الآتي يضم كلمات نرجح أماولدت بالنحت، وقد خالفنا فيها رأي ابن فارس الذي جعل بعضها مزيداً وبعضاً آخر منحوتاً من أصول تختلف عما رجح لها عندنا، وبعضها الآخر موضوعاً لم يجد لها مجالاً في طرق القياس:

الكلمة	اللسان والجمهرة	الأصل عند ابن فارس	ما نحتت منه عندنا
المُحْدَرَجُ: المفتول حتى يتداخل بعضه في بعض فيملاس.	المفتول. ووتر محدرج المس: شدّ فتله. حدرجه: فتله وأحكمه.	(حدر): فتل. (درج): مضى لسبيله.	(حدج): الحدج: شدّ الأحمال وتوسيقها. احدج بعيرك: شدّ عليه قنبه بأداته. (حدر): جبل حادر: شديد الفتل.. حدر الوتر اشتد.
الحَزْبِيلُ: القصير	القصير الموثق الخلق. والمشرف من كل شيء، وقيل هو المجتمع.	موضوع	(حزول) حزّلت الإبل واحزّلت اجتمعت. (المحزأل): المنضم بعضه إلى بعض. (الزئبيل): القصير. و(الحنّيبيل): القصير.
درديس: الداهية والشيخ الهيم. <sup>(٢)</sup>	المعنى نفسه	موضوع	(درد) الرجل: سقطت أسنانه. والدرداء من الإبل: التي لحقت أسنانها بـدُرْدُرِها من الكبر(الدردر: منبت الأسنان). (ربس): رجل ربيس: جلد منكر شجاع داهية. وأمّ الربيس: اسم للداهية.
دغفقت الماء: صبيته.	دغفق الماء صبّه كدغرقه. صبّه صباً كثيراً واسعاً.	دفق + غ	(دفق): انصبّ. والتدفق: التصبب. (غدق): غدق الماء: كثر. الغدق: الماء الكثير. <sup>(٣)</sup>

<sup>١</sup> - انظر: فردينان ده سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، ص ١٤٩، ١٥٠.

<sup>٢</sup> - ذكر محمد ألتونجي أنها من أصل فارسي وهي من: (دَرَدَ: ألم) و(ربيس = رديء)، ولعل ما أصلناه أقرب وليس يبعد أن يكون ذلك من توافق الألفاظ في اللغات. انظر كتابه: معجم المعربات الفارسية، ص ٧٥.

<sup>٣</sup> - (غدق) هي أصل (دغرق) التي ذكرها في اللسان والجمهرة. دغرق الماء: صبّه صباً شديداً. فهذه الكلمة مقلوقة عن (غردق) وهي شاهد على صحة تأصيلنا لـ (دغفق) وأما منحوتة؛ إذ لا مسوّغ لزيادة الغين كما ذهب إليه ابن فارس

زحخر الصوت: اشتدّ. والزحخرة الرّمارة. والزحخر: القصب الأحواف.	الزحخر: المزارم الكبير. عود زحخري: أحواف. عظم زُماخر: أحواف. الزحخرة: كل عظم أحواف لا مخ فيه.	موضوع	(زمر) (نخر): نخر بأنفه مدّ الصوت والنفس في حياشيمه وصوت كأنه نغمة مضطربة. عظام نخرة: فارغة يجيء منها عند هبوب الرياح كالنخير.
الزهمّة: الزّهّم أو رائحة الزهومة.	زهومة الرائحة من الجسد. حُبّت الريح عامّة تجدها في اللحم العثّ ونحو ذلك.	زهم + ق الزهومة: ريح لحم سمين منتن. زهم العظم: أمخّ.	(زهم): الزهم: الريح المنتنة (زهق): الزاهق الشديد الهزال الذي تجدد زهومة غثوثة لحمه. والزهاق من الدواب: السمين الممخّ.
الشردمة: القليل من الناس. وثوب شراذم: أي قطع.	الفرقة من الناس، والقطعة من الشيء. وثياب شراذم: أخلاق متقطعة.	شرم + ذ شرمت الشيء: مزقته، فكأما طائفة انزقت وانمازت عن الجماعة.	(شرم)+(شذر): تشذّر القوم: تفرقوا. ولاحظ الأصول الآتية (شرم- جذم- جرم) فكلمها يدل على التفرق والتقطيع. والعرب تقول: ذهبت غنمك شذر مذر أي: تفرقت وتبددت في كل وجه.

الكلمة	اللسان والجمهرة	الأصل عند ابن فارس	ما نحتت منه عندنا
الشفلح: العظيم الشفتين.	الغليظ الشفة المسترخية. شفة شفلحة: غليظة. رجل شفلح الشفة العليا إذا انقلبت وتشقق. وفي وسطها شبيهة بالشقّ.	شفة + ل + ح	(شفة)+(فلح): الفلح: شقّ في الشفة السفلى واسمه الفلحة، وقيل هو تشقق في الشفة وضخم واسترخاء. فلح شفته: شقها. ضرب فلحته: موضع الفلح.
العُرصاف: العقب <sup>(١)</sup> المستطيل.	العقب المستطيل أو خصلة منه يشدّ بها أعلى قبة الهودج.	رصف + ع الرّصاف هو العقب.	(رصف): الرّصف: ضمّ الشيء بعضه إلى بعض ونظمه. رصفت السهم إذا شددت عليه الرّصاف وهي عقبية تشد على مدخل النصل. (عصب): الأعصاب: أطناب المفاصل التي تلائم بينها وتشدها.. عصبت

إلا أن يكون تداخل بين (عقد) و (دقق).

١ - العقب: عصب المتنين والوظيفين يختلط باللحم يسوى منه الوتر.

الشيء وعصبيته: شدته.			
النقطة: مشية يثير فيها الرجل التراب إذا مشى	ومثله النعثة وهي ضرب من المشي يسفي به التراب برجله كأنه يغرف بهما.	(نقت): أسرع في المشي.	(نقل):
(نقل): نزل الركبة: أخرج تراهما. (نقت): نقت عن الشيء: حفر عنه. و نقت الأرض بيده: أثارها بفأس أو مسحاة.			

## ٢- في الزيادة:

يمهد ابن فارس لكلامه في الرباعيات والخماسيات ببيان مذهبه فيها - كما رأينا - ويقسمها إلى ضربين اثنين: أحدهما المنحوت، والآخر الموضوع. ثم يفاجئك عندما يستهل التمثيل للمنحوت بكلمة تنتمي إلى ضرب ثالث هو المزيد فيه عندما يقول: "ومما جاء منحوتاً... البلعوم... وغير مشكل أن هذا مأخوذ من بلع، إلا أنه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة!"<sup>(١)</sup>

ولكن مثل هذا التخصص في استعمال المصطلح أشكل حقاً على بعض الباحثين الذين فهموا أن المنحوت عند ابن فارس يشمل ما أصله كلمتان أو أكثر، وكذلك ما زيد فيه حرف أو أكثر. بل إن هذا النهج ليس على الراحل صبحي الصالح مسالكة فجعله يفترض أن الحرف الزائد إن هو إلا بقية من كلمة لم يصرح بها ابن فارس، فالميم في (بلعوم) نابت عن كلمة (طعم) مثلاً، وقد نحتت هذه البقية مع احتها لتشكّل ما زاد على الثلاثي. أما اختيار المتكلم لهذه الحرف دون غيره من حروفها فراجع - عنده - إلى أنه أكثرها قيمة تعبيرية في تلك الكلمة المفترضة! وما كان الصالح ليذهب إلى ذلك لولا أن رأى مثل هذه العبارة تتكرر في غير موضع من الكتاب، ففي مطلع باب الصاد يقول صاحب المقاييس: "وأما المنحوت فقولهم (الصعب: الصغير الرأس)، فهذا مما زيدت فيه الباء، وأصله الصاد والعين والنون".<sup>٣</sup> فليس ثمة ما هو أصرح من هذه العبارة حجة يمكن أن يجاج بها الصالح فيما ذهب إليه.

ويبدو أن ذلك الخلط يمكن أن يدخل في باب الاضطراب في المنهج أو الهنات العارضة التي قد تشوب عرض بعض النظريات المبتكرة في مرحلة التثوء، فلا يجوز أن تحملنا على تحويل منهج الرجل أو صرفه عن وجهه الذي أراه؛ إذ إنّه بعد أن أتى على آخر الكلمات المنحوتة في باب الباء عقد باباً آخر استدرك فيه على ما فاته قائلاً: "باب في الرباعي آخر: ومن هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو

١ - المقاييس، ج ١، ص ٣٢٩.

٢ - انظر: صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص ٢٤٧ و ٢٤٨.

٣ - المقاييس، ج ٣، ص ٢٤٩. وانظر تأصيله للمواد الآتية (تجرمز، جرضم، جحذب، دلمص، دعثور، سحيل، هزلاج).

من الثلاثيَّ على ما ذكرنا، لكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من مبالغة<sup>(١)</sup>. وعلى هذه الخطة بنى سائر كتابه.

وما يحملنا على الاطمئنان إلى هذا الاستنتاج أنه فصل في كتابه (الصاحي) بين ظاهري التحت والزيادة مبيناً طريقة الاشتقاق والغرض منه في كل منهما. يقول هناك تحت عنوان (باب في زيادات الأسماء): "ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إما للمبالغة وإما للتشويه والتقييح... يقولون للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول: طرماًح، وإثما أصله من الطرح، وهو البعيد، لكنه لما أفرط طوله سمي طرماًحاً، فشوه الاسم لما شوهت الصورة"<sup>(٢)</sup>.  
أما عن التحت فيقول في أواخر الكتاب: "باب التحت: العرب تنجت من كلمتين كلمةً واحدةً، وهو جنس من الاختصار... وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة"<sup>(٣)</sup>.

فكلامه يصحح بعضه بعضاً<sup>(٤)</sup>، وقد بين أن التحت يكون من كلمتين وأن الغرض منه اختصارهما في لفظ واحد، أما الزيادة فهي توسيع لحجم الكلمة الواحدة بغرض المبالغة في دلالتها، وهو ما أوما إليه ابن جني في أكثر من موضع في (الخصائص) حيث تكلم عليه في باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)<sup>(٥)</sup> وباب (قوة اللفظ لقوة المعنى)<sup>(٦)</sup>، فالمسألة على ما وضح المستشرقان برجشتراسر وهنري فليش تحمل بعداً تعبيرياً نفسياً إذ إن تكبير حجم الكلمة يشحنها بطاقة تعبيرية أكبر مما يزيد من قوة تأثيرها في نفس السامع.<sup>(٧)</sup>

نعم، خلط ابن فارس في استخدام المصطلحين فبدا متردداً في حكمه في بعض المواضع حين كان يذكر الزيادة، ويحدد الحرف المزيدي على أصل ثلاثي أو أصليين، ثم ينتهي إلى أن الكلمات الرباعية منحوتة من ذينك الأصليين، كما في "تحتش القوم: حشدوا، والتاء فيه زائدة، وإثما الأصل الحرش

١- المقاييس، ج ١، ص ٣٤٣.

٢- ابن فارس، الصاحي في فقه اللغة، تحقيق عمر فاروق الطباع، ص ١٠٢.

٣- المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

٤- ومع ذلك تجده يقع في ما ظاهره أنه تناقض عندما جعل (الصلدم) مزيدة بالميم في الصاحي، ص ١٠٢ او منحوتة من (الصلد) و(الصددم) في المقاييس، ج ٣، ص ٣٠٢. ولعل ذلك من باب التقويم الذاتي ومراجعة الباحث لآراء سابقة له.

٥- ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ١٥٢.

٦- ابن جني، المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٤٦.

٧- انظر برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٥. وهنري فليش، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، ص ١٥٦.



والتحريش ... وفيه أيضاً أن يكون من حتر ... فقد صرح الكلمة إذاً من باب التّحت".<sup>(١)</sup> وهذا يعني أنّ ذكره لأكثر من أصل ثلاثي للكلمة الرباعية يجعلها منحوتةً في عرفه، مهما تردّد مصطلح الزيادة والحروف الزائدة في سياق تأصيله لهذه الكلمة.

فإذا تركنا هذه المسألة جانباً ونظرنا كيف عالج ابن فارس ظاهرة الزيادة وجدنا أنّه عوّّل التعويل كلّهُ على الاشتراك أو التقارب الدلاليّ بين المزيد وأصله الثلاثي. وقد رأينا عدم اكترائه بقواعد الصّرفيين والاشتقائيين في زيادة الحروف، وكنا أكبرنا فيه اجترائه على تلك القواعد ولاسيّما قوله بجواز زيادة حروف لا تشملها العشرة في (سألتمونيها). إذ لم يخبرنا أولئك الذين خصّوا تلك الأحرف ما الذي يجعلها أحقّ بالفوز بشرف الزيادة من (الراء) مثلاً، وقد ثبت دليلهم الأقوى وهو الاشتقاق أنّها من أكثر الحروف زيادة - إن لم تكن أكثرها - فيما زاد على ثلاثة من الكلمات؟ وبأيّ ذنب أخذت الباء والعين حتّى تشقيا بالحرمان مما سعدت به تلك العشرة؟ وقد أظهر إحصاؤنا مرّات زيادة الحروف في مقاييس اللّغة أنّ الراء حلّت في المرتبة الثالثة بعد الميم فالتّون كما يوضح الجدول الآتي:

عدد مرّات الزيادة لكلّ من الحروف التي صرّح بزيادتها ابن فارس													
م	ن	ر	ل	ب	ع	د	هـ	س	ح.ت.	ف.ك	ج.	ء.ش.ط.	خ.ذ.ز.ض.
٥	٤	٣	٣	٢	١	١	—	٨	ق	—	ي	و	غ
٠	٥	٥	١	٢	٩	٢	٩	٨	٦	٥	٤	٢	١

ولا يضعّف هذا الترتيب أن يكون ابن فارس قد جانب الصّواب في بعض أحكامه، فقد أصاب الرّجل وأخطأ، كما سيوضّح الجدول الآتي للكلمات التي لم يوفّق في تحديد الحروف الزائدة فيها، بل إن تقويمنا لأحكامه أظهر أن الراء تتقدم على جميع أحواتها في مرّات الزيادة حتّى إنّها سبقت الميم في ذلك. وقد اهتمدنا في هذا التقويم بأمرين معاً: أولهما التّوافق الدلاليّ بين المزيد وأصله - وهو وحده معتمد ابن فارس في هذه المسألة - وثانيهما ما تقرّه العوامل الصّوتيّة، ولاسيّما المخالفة والإبدال؛ إذ لا يجوز الاعتماد على أحد الأمرين وإهمال الآخر، ولتوضيح منهجنا في تحديد الحروف الزائدة نضرب ثلاثة الأمثلة الآتية:

- ابن فارس: ١ - (العمّرس): الشرس الخلق القويّ: (ع + مرس) إنّما هو الشّيء المرّس، أي الشّديد الفتل.  
 ٢ - (العملّس): الذئب الخبيث، يُقال: عملّس دلّجات: (عمس + ل).



كالمكاشم.	الحزين المتندّم.		
-----------	------------------	--	--

الكلمة	اللسان والجمهرة	الأصل والحرف المزيّد عند ابن فارس	الأصل الصحيح
الحلّقين: من البُسْر أن يبلغ الإِرطابُ ثلثيه.	أهمله في الجمهرة. وقال في اللسان: "وقيل: نونه زائدة"	حلق + (ن) وإنما هو من الحَلْق، كأن الإِرطاب إذا بلغ ذلك الموضع منه فقد بلغ إلى <u>حلقه</u> .	حقن + (ل) احتقن الدم: اجتمع في الجوف. المحتقن من الضروع الواسع الفسيح.
الضفندد: الضخم. (١)	المعنى نفسه	ضنفن + (د) قال في "ضنفن": أصل صحيح يدل على رمي الشيء بجفاء... ومن الباب الضفّن، وهو الأحمق مع عظم خلق".	ضفد + (ن) + (د) ضفد الرجل واضفاداً: صار ضفندداً: كثير اللحم ثقيلاً مع حمق. المضافند من الناس والإبل: البادن.
العُجَلِد: اللبن الخائر.	المعنى نفسه (٢)	جلد + (ع) كأن شبهه بالجلد لكثافته	عكد + (ل)
العَمَلَط: الشديد من الرجال والإبل	المعنى نفسه في اللسان. وأهمله في الجمهرة وذكره بالراء (عمرط)	ملط + (ع) وقد ذكرها ابن فارس فقال في (ملط): <u>أصيل</u> يدل على تسوية شيء وتسطيحه، وملط الحائط: طيبته وسويته.	الأصل هو (عمرط): الجسور الشديد وقد ذكرها ابن فارس (ويقال: عمرد وهذا من العُرْد وهو الشديد، والميم زائدة والطاء بدل من الدال).
القُرَشوم: القُرَاد العظيم الضخم.	القُرَاد العظيم الضخم	قرش + (م) وأصله: القرش، وهو الجمع، سمي قُرشوماً لتجمع خلقه.	قشم + (ر) القَشَم: قيل: شدة الأكل وحلطه. والقشام: اسم لما يؤكل.

<sup>١</sup> - قال سيبويه في باب (ما لحفته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه...): "لم ترد هذه النون في هذه الأشياء إلا فيما كانت الزيادة فيه من موضع اللام أو كانت الياء آخره زائدة". وهو يتحدث عن أمثال (اقعنسس) و(اسلنقى). الكتاب، ج ٤، ص ٢٨٦.

<sup>٢</sup> - وفي اللسان مادة (عكد): "استعكد الضبّ بحجر إذا تعصّر به مخافة عُقاب... لبُّ عكالد وعكلد: أي خائر زيادة اللام". وفيه مادة (عقد): "عقد العسل والرّبّ: غلظ... واليعقيد: عسل يعقد حتى يخثر".

أم قَشَعَم: المنية والداهية.	الحرب، وقيل المنية أو الداهية.	قشع + (م) قشع: جفّ والقشع: الانكشاف.	قشع + (م) قشع: جفّ والقشع: الانكشاف.
البرُدس، البرُزخ، الجُنَادِف، الحُبَيْثَةُ، الحُرْنِق، السَّرْمَد، الشَّرْجَب، الضَّرْسَامَة، الصَّبْبَطَى، الصَّبْبَعِي، العُبْسُورَة، الغَطْرَفَة، الغَطْرَسَة، الفَتْكُرِين، قَمَطِرِير، القَلْبَهَيْسَة، القَلْهَدم، القَطْمِير، الكَنْفَلِيل، الكُنْدَر، المَكْنَدَد، التُّمْرَقَة، الهَزْبَر، البِرْتَدَج.		دخيلة من الفارسية <sup>(١)</sup>	

إن عدد الكلمات المزيدة في المقاييس هو (٢٤٤)، وقد صححنا أحكام ابن فارس بالزيادة في (١١٢) منها، وغلطناه في (١٢٠) كلمة، ووجدنا أكثر من ثلاثين يمكن ردّها إلى أصول نحتت منها، و (٢٤) دخيلة لا مجال للحديث عن الأصالة والزيادة فيها، أما الباقي - وهو أكثرها - (٦٦) كلمة، فقد رأينا المزيد فيها غير ما حدده ابن فارس. في حين توقّفنا في أمر (١٠) كلمات لم نتيقن من الحكم فيها حتى الساعة.

وهي: (جَحَشْتَل/ل)<sup>(٢)</sup> - الحِسْكِل/ك - مُحَصْرَم/م - مُحَمَلَج/ل - خَدَلَجَة/ج - الدَّفْنِس/ف - دَخْرَص/د - الصَّفَارِيْت/ص - العُنْصُر/ن - القَطْرُب/ق - يَرِين/ي).  
أما الكلمات التي تردد في الحكم فيها بين الزيادة والنحت - وهي (جَنْدَل - جَلْعَد - عُطْبُول - عُمْرُس - عَمَلْس) - فجميعها مما يمكن ردّه إلى الزيادة فيه.

### ٣- في الوضع:

وقسم الكلمات الموضوعية هو أقلّ الثلاثة حظاً من اهتمام ابن فارس، فعندما نقرأ ما سرده فيه من كلمات، وننظر في تفسيره لها وتعليقاته على بعضها يراودنا إحساس بأنّ همته قد فترت، وأنّ جدوة براعته اللغوية وخياله الخصب قد خبّت أو كادت، فكأنّه قد استنفد كلّ ذلك في تأصيله للمنحوت والمزيد، فتراه يتعجّل الخروج من قسم الكلمات الموضوعية ليأخذ من جديد في ممارسة ما تفنّن فيه من ردّ الثلاثيات وما زاد عليها إلى أصولها التي اشتقت منها. وإلّا فكيف نفهم أنّ الرّجل الذي لا يعلم إلاّ الله كيف التقط رابطاً بين (الصَّمَم) المستفاد من (صلخ)، و(الصُّمَالخ: اللّبن الخائر المتلبّد)، فتأوّل ذلك بقوله: " كأنّ اللّبن إذا خثر لم يكن له عند صبه صوت!" هو الرّجل عينه الذي غفل عن التقاط تلك العلاقة الدلالية الشكليّة الصّارخة بين الرّباعيّ المزيد (اضمحل) وأصله (ضحل) فجعله موضوعاً وضعاً

<sup>١</sup> - انظر في ذلك: الجواليقي، المغرب. و محمد ألتونجي، معجم العربات الفارسية. و إبراهيم الدسوقي شتا، فرهنگ بزرک فارسی.

<sup>٢</sup> - هذا هو الحرف الذي زعمه مزيداً فيها.

لا مجال له في طرق الاشتقاق؟ بل كيف نفسّر قدرته على الرّبط بين (العُمروس: الحمل إذا بلغ النّزوّ) و(مرس وعرس: لأنّه يتمرّس بالإناث ويعرّس بها)، وعجزه عن أن يرى رابطاً لا خفاء فيه بين (السّمحاق: جلدة رقيقة في الرأس تنتهي الشّجّة إليها) و(سحق: دقّ أشدّ الدّق) فجعل الرّباعيّة موضوعة؟

ولا يعدّ ذلك شيئاً إذا قيس بمخلطه عند نسبته الكلمة نفسها إلى التّحت أو الزّيادة هناك وإلى الوضع هنا! (فالحرّقوف: الدّابة المهزولة) منحوتة من (الحرف: الضّامر) و(احقوقف: انحنى)، أمّا (الحرقةفة: عظم رأس الورك) فموضوعة كذا وضعاً! أو قد فاتته - وهو ابن فارس - العلاقة بين المعنيين؟ أو ليس الدّابة المهزولة هو الذي بدا حراقيفه أي رؤوس أعالي وركبه؟ على أنّ الصّحيح في اشتقاق الكلمة هو أنّها من (حقف: جمل أحقف: خميص، والحقف من الرّمل: المعوجّ، واحقوقف الهلال وظهر البعير: اعوجّ). إنّ الحيرة والتّرّد والشكّ كلّ أولئك كان بادياً في عبارات ابن فارس في هذا القسم، فهو يُحجّم عمّا كان يُقدم على أمثاله، ويحترز من الحكم في ما درج على أن يقطع في أضرابه، فتراه يقول في كتاب الطّاء: "ومّا وضع وضعاً ولا يكاد يكون له قياس" (١)، ثمّ يحتم هذا الكتاب بقوله: "وكلّ الذي ذكرنا ممّا لا قياس له وكأنّ النفس شاكّة في صحّته، وإنّنا سمعناه" (٢) وقد تكرّر ذلك منه في أكثر من عشرة مواضع! ولعلّه كان إذا وجد الكلمة قابلة للاشتقاق أنسّ بها وزال استيحاشه منها، فإنّ أبت نبا عنها ونبّه إلى شكّه بصحّتها بعبارات مثل: "الخدرنق: هذا من الكلام الذي لا يُعول على مثله ولا وجه للشغل به" (٣) و"كرازم: أظنّ هذا ممّا تُجوّز فيه وأنّه ليس من كلام العرب، وممّا لا يصلح قبوله بته" (٤).

فما علّة هذا التّخبط الذي بلغ مداه في هذا القسم؟ وما انصراف ابن فارس عن الاشتغال بتقليب وجوه الدّلالة في كثير من كلمات هذا القسم بغرض الاهتداء إلى أصولها؟ أمّا أنا فلا أرى ذلك إلّا وريث العجلة أو فترات الهمة تعتاد المبدعين فُطمان أداءهم عن علوّ، وتترك المحقّقين المدقّقين في حيرة يتساءلون! على أنّ بعض ذلك عند صاحبنا ينمّ على تواضعه وإقراره بأنّه لم يحط علماً بأصول الكلمات كلّها، بل غابت عنه أشياء لعلّ علمها ينتهي إلى غيره، يظهر ذلك في عبارات مثل: "وممّا

<sup>١</sup> - ابن فارس، المقاييس، ج ٣، ص ٤٥٨.

<sup>٢</sup> - نفس المصدر، ج ٣، ص ٣٥٩.

<sup>٣</sup> - نفس المصدر، ج ٢، ص ٢٥١.

<sup>٤</sup> - نفس المصدر، ج ٥، ص ١٩٥.

وضع وضعاً ولعلّ له قياساً لا نعلمه" و " أمّا الذي هو عندنا موضوع وضعاً فقد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضعه".

ولعلّ منهجه هذا، بكل ما قلناه فيه، انعكس على طرق تناول الدارسين لهذا القسم، فلا تجد عندهم إلا عبارات مقتضبة محتواه، وإشارات خاطفة لأقل القليل من أمثله بما لا يقاس على ما حظي به القسمان الأولان من الاهتمام، ليس من حيث المساحة التي أفردوها للكلام على كل من الأقسام الثلاثة فقط، وإنما من حيث التنقيب عن أصول الكلمات فيها والتحقيق في أحكام ابن فارس ومراجعتها على هدي من الأسس اللغوية الدقيقة، وهو ما حاولناه هنا، وإليك أمثلة من ذلك:

- ابن فارس: (الحَفَلَج): الرجل الأفحج.

- اللسان: (الحَفَلَج) و(الحُفَالَج): الأفحج وهو الذي في رجله اعوجاج.

- الجمهرة: (الحَفَلَج): المتباعد الركبتين كالفحج، وهو أقبح من الفَحَج وشر منه.

قلت: والفَحَج الذي ذكروه هو تباعد ما بين أوساط الساقين، أو هو اعوجاج في الرجلين. وفَحَج رجله: فرّقهما.

ابن سيده: والفحجل: الأفحج، زادت اللام فيه، كما قيل: عدد طيس وطيسل أي كثير.

ومثله (الحَفَج: عوجٌ في الرَّجُل. أبو عمرو: الأفحج: الأعوج الرَّجُل من الرجال... وعمود أخفح معوج).

ليس عجباً ألا يذهب ابن فارس إلى زيادة اللام في (الحَفَلَج) سواء جعلها من (الحَفَج) مع إبدال الخاء حاء، أو من (الفَحَج) مع القلب المكاني ولاسيما أن ما لاحظته ابن دريد من أن (الحَفَلَج) أقبح من (الفحج) وشر منه شاهد على صحّة ما ردّده أبو الحسن في مقاييسه في سبب زيادة العرب للحروف، أعني: التقييح والتحويل والتشنيح، فقد شوّه الاسم لما زاد تشوّه الصورة؟ وقد يزيد من العجب أن ابن فارس نفسه نظر إلى كلمة أخرى هي (خفنجل: الثقيل الوخم القبيح الفَحَج) فقطن إلى أنها مشتقة من (الخفنج)، ثم أضاف: " لأنهم إذا أرادوا تشنيحاً وتقييحاً زادوا في الاسم).

مثال آخر:

- ابن فارس: (الهَمَلَع: الذي يوقّع خطاه توقيحاً شديداً).

- اللسان: (هملع: رجل همّلع: متخطف خفيف الوطاء يوقّع وطأه توقيحاً شديداً من خفصة وطئه، وقيل: هو الخفيف السريع من كل شيء... والهملع: الذئب السريع... والجمل السريع)

والكلمة التي عدّها ابن فارس موضوعة هي مشتقة من الأصل الثلاثي (هلع). ففي اللسان: (هلع): رجل هَمَلَّعٌ وهَوَّلَعٌ: وهو من السرعة... وناقاة هَلِوَاعٌ وهَلِوَاعَةٌ: سريعة فيها خفةٌ وحدةٌ ونزق. وقد هلوعت هلوعة أي أسرعت ومضت وجدّت. والهالغ: النعام السريع في مُضِيِّهِ). فالاشتراك الدلالي بين (هلع) و(هملّع) يشهد لصحة ما قلناه، بل إن هذا التأصيل يتفق وقواعد النحويين ويسير على سمت ما رسموه، فهم يحكمون بأصالة الميم إذا لم تكن أولى إلا بدليل ظاهر على زيادتها، والدليل هنا - بالإضافة للاشتقاق وكفى به دليلاً عندهم - هو وجود (الهولّع). والواو فيها زائدة البتة، فتكون الميم التي تظهر في موقع الواو والمعنى في الكلمتين واحد كذلك زائدة، كما ذهبوا إليه في مثل هذه الحالات.<sup>(١)</sup>

لقد أورد في المقاييس (٢٠٤) كلمات موضوعة، أمكننا ردّ (١١٨) منها إلى ما اشتقت منه بالزيادة، وعشر بالنحت، في حين أحصينا (٤٢) كلمة لم يتنبّه ابن فارس إلى أنّها دخيلة أو لم يشر إلى ذلك. أما باقي الكلمات وهو (٣٤) كلمة فلم نقف على شيء من أصولها إلى وقتنا. وتبقى الكلمات التي تردد في الحكم عليها بين الزيادة والوضع فهي جميعها - إلا (الطُرْمِسَاء) المعرّبة - مما يمكن رده إلى الزيادة فيه وهي ( التَرْبُوت - التوابانيان - ادعنكار - الدَّغْفَل - الرّمهيري - زَمْخَر). والجدول الآتي يتضمّن كلمات مما استطعنا تحديد أصله والزيادة فيه

الكلمة في المقاييس	في اللسان والجمهرة	الأصل الذي اشتقت منه
البرقطة: حطو متقارب.	برقط في الجبل وبقط: أي صعّد.	(بقط) + (ر) بقط في الجبل: صعّد
المجلعب: المضطجع وسيل مجلعب: كثير القمش: القمش: الجمع	اجلعب الرجل: صرّع وامتد على وجه الأرض، وقيل: إذا اضطجع وامتد وانبسط. المجلعب: المصروع ميتاً أو صرعاً شديداً.	(جعب) + (ل) جعبه وجعباء: صرعه، مثل: جعبه... المتجعب الميت. وجعبه جعباً: جمعه.
الحنّديرة: الحنّدة.	حنّادر العين: حديد النظر	(حدر) + (ن) عين حدره: عظيمة أو حادة النظر
الحنّاتم: السحاب السود. وكل أسود حنّتم.	المعنى نفسه	(حنتم) + (ن) الحنّاتم: الأسود من كل شيء. الحنّمة: السواد.
المُسجهر: الأبيض.	الأبيض.. واسجهرت النار: اتقدت	(سجر) + (ه) (سجر) + (ه)

<sup>١</sup> - انظر سيبويه، ج ٤، ص ١٢٣. والإسترابادي، شرح الشافية، ج ٢، ص ٣٣٩ حيث حكم بزيادة الواو في (جرواض) على زيادة الهمزة في (جرائض). والمعنى في الكلمتين واحد.

سحر التنور: أوقده وأحماه. واختلفوا في السَّحَر في العين فقالوا: إذا خالط بياضها حُمْرَةً. أو إذا خالطت الحمرة الزرقة أو أن يُشرب سواد العين حمرةً. (قلت: كل ذلك راجع إلى اختلاف ألوان النار إذا التهبت) اسجَارَ ← اسجَهَرَ	والتهبت.. اسجَهَرَ: توقَّد حُسْنًا بألوان الزَّهْرِ. اسجَهَرَ السراب إذا تَرَبَّه وجرى.	
(سلب) + (ح) السَّلب: الطويل.. والأسلوب: كلَّ طريق ممتد. اسلابَ ← اسلَهَبَ ← اسلحب	المستقيم والطريق البين الممتد	المسلحَب: المستقيم.
(ضفد) + (ع) اضفَادَ ← اضفأَدَ	أهمله في الجمهرة ولم يذكر هذا المعنى في (ضفد). وقال في اللسان في (ضفد): "ضفدَ واضفأَدَ: صار كثير اللحم. اضفأَدَ: انتفخ من الغضب. الضفندد: الضخم الأحمق. ملحق بالخماسي بتكرير آخره".	اضفأَدَ: انتفخ من الغضب.
(طخم) + (ر) طخُمَ الرجل: تكبَّرَ <sup>(١)</sup>	المطرخَمَ والمطلخَمَ والمطرهَمَ: المتكَبِّر. اطرخَمَ: شمخ وتعظَّم.	اطرخَمَ: تعظَّم.
(قبع) + (ر) + (ن) القُبوع: أن يدخل الإنسان رأسه في قميصه أو ثوبه. والقَبع: أن يطأ طئ الرجل رأسه في الركوع شديدًا	المقربع: المجتمع. اقرنec الرجل في مجلسه: تقبَّض من البرد ومثله اقرعَبَ.	اقرنec في جلسته: تقبَّض.
(خشم) + (ر) أنف أخشم: عريض الأرنبة. والخشم: عَرَض الأنف وغَلَطَه. والخثمة: غَلَطَ وقصَّر وتفَرطَح <sup>(٢)</sup>	أهمله في الجمهرة، وقال في اللسان: مقدَّم الأنف، ومن أسماء الأسد. (وفيها مقلوبه بالحاء ثم آخر بالخاء: الخثرمة والخثرمة: الدائرة التي تحت الأنف، وقيل: هي طرف الأرنبة إذا غلَّطت)	هَرثمة الأسد: أنفه وخطمه.

<sup>١</sup> - ويبدو أن (طخم) مبدل من (طهم) لأن معنى التكبير في الأخير أوضح وهو أكثر تصرفاً من الأول، " الخيل المطهَّمة: المكرَّمة، العزيزة الأنفس. ما لك تَطَهَّمُ عن طعامنا: تربأ عن بنفسك عنه... فلان يتطهَّمُ عنَّا: يستوحش".

<sup>٢</sup> - وقد فات ابن فارس ملاحظة ما ذكرناه من إبدال وقلب مكاني، فجعل (الهَرثمة) موضوعة، و(الخثرمة) منحوتة من (خشم) و(ثرم)!





فيها، فلا غرو - والحال هذه - أن يتحزّب بعضهم لمنهج الرجل فيصفوا كل ما جاء به بأنه صحيح، بعد أن آنسوا صحة مذهبه في بعض الأمثلة، وهذا إفراطٌ في الحكم لا يعدله إلا تفريط من أنكر مذهب الرجل في النحت على الجملة.

### قائمة المصادر والمراجع:

١. الأرسوزي، زكي، *العبقرية العربية في لسائها*، الطبعة الثانية، دمشق، سورية: دار البيقطة، (د.ت).
٢. الإسترابادي، رضي الدين، *شرح شافية ابن الحاجب*، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢ م.
٣. التونجي، محمد، *معجم المعربات الفارسية منذ بواكير العصر الجاهلي حتى العصر الحاضر*، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٨ م.
٤. أمين، عبد الله، *الاشقاق*، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠ م.
٥. ابن الأنباري، أبو البركات، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين*، تحقيق جوده مبروك محمد مبروك، راجعه رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٢.
٦. أولمن، ستيفن، *دور الكلمة في اللغة*، ترجمه وقدم له وعلّق عليه د. كمال بشر، الطبعة ١٢، القاهرة: دار غريب.
٧. برجشتراسر، *التطور النحوي للغة العربية*، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤ م.
٨. بوبو، مسعود، *أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج*، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٢.
٩. ابن جني، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، (د.ت).
١٠. ابن جني، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دمشق: دار القلم، ١٩٩٣ م.
١١. —، *المبهم في تفسير أسماء شعراء الحماسة*، تحقيق حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، ١٩٨٧ م.
١٢. جواد، مصطفى، *المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية*، الطبعة الثانية، بغداد: مطبعة العاني، ١٩٦٥ م.
١٣. الجواليقي، أبو منصور، *المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم*، تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الكتب، ١٩٦٩ م.
١٤. الحموي، ياقوت، *معجم الأدياء*، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٥. دركرزلي، عبد الرحمن، *النحت في اللغة العربية على ضوء الساميات*، حلب: جامعة حلب، ١٩٩٠.
١٦. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، *كتاب جمهرة اللغة*، حققه وقدم له: د. رمزي مفيد بعلبكي، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٤ م.
١٧. ده سوسير، فردينان، *محاضرات في الألسنية العامة*، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، دار نعمان للثقافة، (د.ت).
١٨. سيبويه، الكتاب، *تحقيق وشرح عبد السلام هارون*، الطبعة الأولى، بيروت: دار الجيل، (د.ت).
١٩. السيوطي، جلال الدين، *المزهر*، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخرين، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٢ م.

٢٠. شتا، إبراهيم الدسوقي، **فرهنگ بزرگ فارسی**، فارسی - عربی، قاهره: کتا بفروشی مدبولی، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢١. الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة، الطبعة العاشرة**، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٣م.
٢٢. عبد النواب، رمضان، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٥م.
٢٣. \_\_\_\_\_، **فصول في فقه اللغة، الطبعة الثانية**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٣م.
٢٤. العلابي، عبد الله، **مقدمة لدرس لغة العرب**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الجديد، ١٩٩٧م.
٢٥. ابن فارس، أحمد، **الصاحي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق عمر فاروق الطباع، الطبعة الأولى، بيروت: مكتبة المعارف، ١٩٩٣م.
٢٦. ابن فارس، أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: دار الجليل، ١٩٩٩م.
٢٧. الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، قم: دار المحجرة، ١٤٠٥هـ - ٢٨. فريجة أنيس، «حول العامية: الفعل الرباعي أصله ونشوءه ومعانيه»، **مجلة المقتطف**، المجلد ٩١ - العدد ٢، يولييه ١٩٣٧م، ص(١٨٥-١٩٣).
٢٩. فليش، هنري، **العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد**، الطبعة الثانية، بيروت: دار المشرق، ١٩٨٣م.
٣٠. المبارك، محمد، **فقه اللغة دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية**، دمشق: مطبعة جامعة دمشق، (د.ت).
٣١. ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، الطبعة الثانية، بيروت: دار صادر، ٢٠٠٣م.
٣٢. نعيم، مزيد، **الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة**، دمشق: وزارة الإعلام، ١٩٨٣م.
٣٣. هريدي، أحمد عبد المجيد، **نشوء الفعل الرباعي في اللغة العربية عرض تحليلي لآراء القدماء ودراسات اخدثين**، القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٩٨٨م.
٣٤. وافي، علي عبد الواحد، **فقه اللغة**، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ت).
٣٥. ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، القاهرة: مكتبة المتنبّي، (د.ت).